بسم الله الرحمن الرحيم

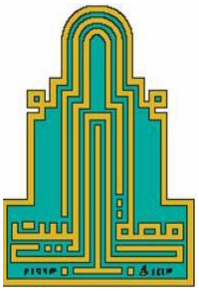

جامعة آل البيت

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية وآدابها

رسالة ماجستير بعنوان

التخريج الإعرابي عند ابن مالك الأندلسي المتوفى (671هـ/1273م)

Ibn Malik Al-Andalusi Grammatical Interpretation (671AH/ 1273AD)

إعداد الطالب

محمد وليد شريف فريج

1320301030

إشراف

الأستاذ الدكتور حسن خميس الملخ

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية

التفويــض

أنا محمد وليد شريف فريج أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / /2018م

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالـب: محمد وليد شريف فريج **الرقم الجامعي: (1320301030)**

التخصص: اللغة العربية **الكلية: الآداب والعلوم الإنسانية**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المعمول بها المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

التخريج الإعرابي عند ابن مالك الأندلسي المتوفى (671هـ/1273م)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: **التاريخ: / /2018م**

قرار لجنة المناقشة

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

قـــرار لجنـــة المناقشـــة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها

" التخريج الإعرابي عند ابن مالك الأندلسي المتوفى (٦٧١هـ/١٢٧٣م) "

وأجيزت بتاريخ / / ٢٠١٧م

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
٠١ أ.د. حسن خميس الملـــخ	مُشرفاً ورئيساً	.....
٠٢ أ.د. زيد خليل القرالـــة	عضواً	.....
٠٣ د. حسين إرشيد العظامـات	عضواً	.....
٤. د. علاء الدين أحمد غرايبة	عضواً	.....

د

الإهـــــــداء

إلى روح عمي الحبيب: خلدون شريف فريج رحمه الله تعالى...

إلى روحه الطاهرة وهي تنعم في جنات الخلد إن شاء الله.

الباحث

الشكر والتقدير

لا أجدُ من مفردات اللغة ما يسعفني في التعبير عن شكري وامتناني بأبي وأمي على ما قدماه لي في كل خطوة من خطوات حياتي، ولا أنسى فضلهما في إنارة طريق العلم على الرغم من المعاناة وضيق الحال، فـ ﴿رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ ما تعاقب الليل والنهار.

وأخص بالشكر كذلك أستاذي الفاضل وشيخي ومشرفي الأستاذ الدكتور حسن الملخ، الذي فتح لي آفاق العلم والمعرفة، وعلمني أن زكاة العلم تعليمه، فكان لي أباً قبل أن يكون أستاذاً، فأخذ البحث وصاحبه بالرعاية والاهتمام الكبيرين، فله مني عظيم الشكر والدعاء ببركة العلم.

ولا يفوتني أن أتقدّم بالشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور زيد القرالة، والدكتور حسين العظامات، والدكتور علاء الدين غرايبة، فلهم مني الشكر الجزيل، والاعتراف بالجميل، لعلو قدرهم، ورفعة مكانتهم.

"والفضل كل الفضل للمتقدّم".

الباحث

فهرس المحتويات

التفويـض ..... ب
إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها ..... ج
قرار لجنة المناقشة ..... د
الإهـــــداء ..... د
الشكر والتقدير ..... و
فهرس المحتويات ..... ز
الموضوعات ..... ح
الملخص ..... ي
المقدمة 1
الفصل الأول التخريج الإعرابي عند ابن مالك 14
الفصل الثاني التخريج الإعرابيّ عند ابن مالك في شرح التسهيل 31
الفصل الثالث مسالك التخريج الإعرابيّ عند ابن مالك 67
الخاتمة 89
قائمة المصادر والمراجع 90
Abstract 96

الموضوعات

الموضـــوع
المقدمة
التمهيد: البناء العلمي لابن مالك
اسمه وكنيته ونسبه مولده ونشأته مكانته العلمية أهم شيوخه تلاميذه أهم آثار بن مالك المطبوعة
الفصل الأول: التخريج الإعرابيّ عند ابن مالك
مفهوم التخريج الإعرابي وأهميته
عناية النحاة بالتخريج الإعرابي
فلسفة التخريج الإعرابي عند ابن مالك
أصول التخريج الإعرابي عند ابن مالك

الفصل الثاني: التخريج الإعرابيّ عند ابن مالك في شرح التسهيل

التخريج الإعرابيّ في باب الجملة الإسميّة

التخريج في باب (كان) وأخواتها وملحقاتها

التخريج في باب (إنّ) وما لحق بها

التخريج في أبواب الجملة الفعليّة وامتداداتها

الفصل الثالث: مسالك التخريج الإعرابيّ عند ابن مالك

التخريج باعتماد اللفظ

التخريج باعتماد المعنى

التخريج بالحمل على الشذوذ

التخريج بالحمل على القياس البعيد

التخريج بالانفتاح على آراء النحاة

التخريجات الإعرابيّة بين البحث والتعليم

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

الملخص باللغة الإنجليزية

التخريج الإعرابيّ عند ابن مالك الأندلسيّ المتوفى (671هـ/ 1273م)

إعداد:

محمد وليد شريف فريج

إشراف:

أ.د: حسن خميس الملخ

الملخص

انبنت الدراسة على شُهرة ابن مالك الأندلسيّ بالتخريجات الإعرابيّة في سَعيها إلى دراسة ظاهرة (التخريج الإعرابيّ عند ابن مالك الأندلسيّ المتوفى (671هـ/1273م))، دراسة استقرائية تحليليّة، ترصُدُ مسالكه في التخريج بين اللفظ والمعنى وغيرهما، وقد انتظمت الدراسة في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

تحدّث الفصل الأول عن مفهوم التخريج الإعرابيّ، وأهميته في النحو العربيّ، وأصول التخريج الإعرابيّ عند ابن مالك.

أما الفصل الثاني فقد جاء دراسة تحليليّة للتخريجات الإعرابيّة عند ابن مالك ممثّلة في كتابه شرح التسهيل الذي يُعدُّ موسوعة نحويّة جامعة لآرائه، تبيّن في المسائل التي عرضَها وناقشها نزوعه لاحتواء ما جاء عن العرب من شواهد بوجهٍ من وجوه الإعراب بالتأويل والتقدير.

وأمّا الفصل الثالث فكان عن مسالك التخريج الإعرابيّ عند ابن مالكٍ، ظهر فيه أنَّه قد بنى تخريجاته الإعرابيّة على أسس علميّة نحويّة واضحة قَصْدَ تحقيق الانسجام بين الشواهد النصيّة والأحكام الإعرابيّة، وتبيّن فيه انفتاحه على آراء النحاة من غير تعصّب إلى مذهبٍ محدَّد، كما تبيّن أنَّ التخريجات الإعرابيّة للشاذّ من الكلام لا تصلح للمستوى التعليميّ من النحو العربيّ.

المقدمة

ثمة دراسات متعددة تناولت ابن مالك ومؤلفاته وآراءه، وهي على أهميتها لم تُفرِد تخريجاته الإعرابية بدراسةٍ مفصلةٍ شاملةٍ، على أن بعض الدراسات السابقة ذكرت شيئاً من التخريجات عند ابن مالك بمرورٍ سريعٍ ضمن محورٍ من محاور دراسة ابن مالك.

ولعل المتتبِّعَ لتراث ابن مالك يلحظ ظاهرة التخريج الإعرابيّ في جُل آثارِه، ومردُّ ذلك إلى سببين:

الأول: سعة اطلاعهِ على محفوظ العرب، فقد كان حجةً في حفظ الشعرِ والحديثِ والقراءاتِ والأدبِ والتاريخِ والأنسابِ والبلدان الفرائضِ والروايةِ والنحوِ واللغةِ والصرفِ، وكان رحالةّ زمانهِ في العلم.

الثاني: عنايتهُ بالحديثِ النبويِ الشريفِ؛ إذ قام بإعرابِ شيءٍ من صحيح البخاري باسم "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" في سياق الدفاع عن لغة الحديث النبويّ الشريف، ثمّ تطوّر الموقف إلى تبني الحديث النبويّ الشريف شاهدًا نحويًا، وعلى سلامة النية في العناية بالحديث النبويّ الشريف، إلا أن هذا الهدف لا يناسب النحو العربي في أصولهِ، لأن الحديث ليس حجة في النحو العربي على الراجح بسبب تغير الروايات عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– وجواز الرواية في المعنى. لكنّه يُمثل عملًا مهمًا في التطبيق النحويّ على مادة الحديث النبويّ والدفاع عن الاستعمالات الإعرابيّة التي قد تبدو شاذّةً أو قليلة الدوران على ألسنة العرب.

لكنّ عمله أدى به إلى الخلط بين الشواهد النحوية الصرفية والشواهد اللغوية الدلالية بتداخل التطبيق الإعرابيّ وما يقتضيه أحياناً من حديثٍ عن المعنى الإعرابيّ والمعجميّ.

انطلق ابن مالك في غالب آرائه من مبدأ التسليم بصحة النصوص الواردة في عصر الاحتجاج، وإن كان شكلها الخارجي منافياً للقواعد المطردة ومخالفاً لها، فطفق يلتمس لها وجهاً وتخريجاً، ويحاول ضمها إلى جوازات القواعد، وردِّ شذوذها إلى معيار الاطراد ضمن ظلال القواعد النحوية.

وهو بذلك يكون قد نهج نهجًا مخالفًا لما عليه علماء اللغة أغلبهم من حيث إنه قد أخذ بالشاهد الشاذِّ وخرّجه، وسعى إلى احتوائه ضمن القواعد العامة من غير تركه للانضمام لعائلة المتحجرات النحوية الخاملة في الاستعمال، وابن مالك في هذا المجال معروفٌ بمحاولته إعادة الحياة لكثيرٍ من المتحجرات والشواذ التي أغفلها النحاة قبله؛ لإيمانهِ بأنهُ لا يوجد شاذٌ بلا تأويل.

وقد تناولت هذه الدراسة كتاب "شرح التسهيل" أنموذجًا دالًا على تخريجات ابن مالك ومحاولة استنباط أصولها عنده، والمسالك التي اعتمدها في التخريج، ولا يخفى أنّ هذا الكتاب يُمثّل العقل النحويّ الناضج لابن مالك، فهو خلاصة تفكيره النحوي، عدا أنّ تخريجاته لم تُدرس دراسةً مفصّلةً؛ لذلك أشار علي أستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور حسن خميس الملخ، بتعهّد هذا الكتاب - أعني شرح التسهيل - ومصادقته، ومحاولة التقرّب من فكر علمٍ من أعلام النحو العربيّ حتّى يتسنى لي دراسة تخريجاته دراسةً مستقلّة مفصلّة.

وقد استعنتُ في دراستي بالمنهج الاستقرائي التحليليّ، فتمثّلت الإشكاليّة عنده بسعيِه إلى تخريج كل ما ورد في عصر الاحتجاج تخريجًا إعرابيًّا يتماشى مع القواعد المطّرِدةِ، وقد لاحظتُ اهتمام ابن مالكٍ بالشاهد الشاذِّ مُدعِّمًا رأيه بمخزونه اللغوي: شعرًا ونثرًا.

وقد اعتمدتُ في دراستي هذه الطبعة الأولى من تحقيق الأستاذين: الدكتور عبد الرحمن السيّد، والدكتور محمد بدوي مختون التي نُشِرت في دار هَجَر في مصر سنة 1410هـ/1990م.

وقد احتوت هذه الدراسة على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

وقد تناول التمهيد الحديث عن ابن مالك: اسمه وكنيته ونسبه وحياته ومكانته العلمية وشيوخه وأهم آثاره المطبوعة.

أما الفصل الأول فقد عُني بالحديث عن التخريج الإعرابي في أربعة محاور تتضمن: مفهوم التخريج الإعرابي وأهميته، وعناية النحاة به، وفلسفة التخريج الإعرابيّ عند ابن مالك، بالإضافة إلى أصول التخريج الإعرابي عنده من تحقيق النص، وتدقيق القياس، وتنقيح القواعد، وتأويل المعنى.

وقد قام الفصل الثاني بدراسة تحليليّة لتخريجات ابن مالك في الأبواب النحوية التي جاءت في كتاب شرح التسهيل. وقد جمعتُ المسائل في هذا الفصل بترتيب منهجي على أحكام الإعراب بترابط انتقاليّ تعليليّ حسب ما يقتضي الأمر.

ودرس الفصل الثالث مسالك التخريج الإعرابيّ عند ابن مالكٍ باعتماد اللّفظ، واعتماد المعنى، وبالحمل على الشاذِّ، وبالحمل على القياس البعيد، وبالانفتاح على آراء النحاة، وانتهى بالحديث عن التخريجات الإعرابيّة بين البحث والتعليم.

التمهيد

البناء العلميّ لابن مالك

اسمه وكنيته ونسبه ومذهبه (1):

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، جمال الدين أبو عبد الله الطائيّ الجيّانيّ الأندلسيّ الشافعيّ النحويّ اللغويّ. فالطائيّ نسبة إلى قبيلة طيء التي ترجع إلى الجزيرة العربية، والجيّانيّ نسبة إلى مدينة جيّان(2) إحدى مدن الأندلس الكبيرة المهمة، وإليها يرجع علماء أجلّاء. والأندلسيّ نسبة إلى الأندلس،

---

(1) ينظر في ترجمته:

ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: ج. برجشتراسر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006م، ج2، ص159–160.

الذهبي، تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1999م، ج50، ص108–111.

السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر، سوريا، 1979مج1، ص130– 137.

السيوطي، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، تحقيق: حسن الملخ وسهى نعجة، ط2، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008م، ص752–755.

الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط1، دار إحياء التراث، بيروت، 2000م، ج3، ص 285– 289.

ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ط1، دار ابن كثير، بيروت، 1991م، ج7، ص590–591.

ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعيّة، اعتنى به: الحافظ عبد العليم خان، ط1، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند، 1979م، ج2، ص189–192.

كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، دار المعارف، مصر، 1983م، ج 5، ص275–296.

ابن كثير، البداية والنهاية، ط7، مكتبة المعارف، بيروت، 1988م، ج13،ص267.

المَقَرِّي، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق :إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968م، ج2، ص222.

(2) ينظر:الحميريّ، أبو عبد الله، صفة جزيرة الأندلس، عني بنشره وتصحيحه لافي بروفنسال، دار الجيل، بيروت، ص 70–72.

والشافعيّ نسبة إلى المذهب الشافعيّ، الذي مات على اعتناقه، أما في شبابه فقد كان مالكيًا. ولا يخفى على أحد أنّه كان شيخ النحاة واللّغويين في زمانه شهرةً وعلمًا، وهو إلى ذلك فقيه مُحدِّثٌ.

مولده ونشأته:

اتفقت كتب التراجم على أنّ ولادته كانت سنة (600هـ) أو(601هـ)، وتشير ترجماته إلى أنه نشأ محبًا للعلم. بدأ طلب العلم في جيّان، وهي مرحلة التكوين العلميّ الأولى.

و"كانت ينابيع ثقافته تتمثل في استيعاب أمهات كتب النحو القديمة، مثل كتاب سيبويه وشروحه، ومسائل الأخفش، ومؤلفات المبرّد، وأصول ابن السرّاج، وجمل الزجّاجيّ، ونتائج الفكر للسهيليّ، ومقدمة الجزوليّ التي شرحها، وألفية ابن معطٍ التي عارضها، على سبيل المثال لا الحصر"(1).

فأخذ في جيّان العربية عن غير واحد من العلماء، منهم: أبو الحسن ثابت بن خيار الذي عرف بابن الطيلسان، وأبو رزين ثابت بن محمد بن خيار الكلاعيّ، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوّار، وقرأ كتاب سيبويه على عبد الله ابن مالك المرشانيّ.

قال أبو حيّان نقلًا عن تلامذة ابن مالك قوله عن نفسهِ: "قرأت على ثابت بن حيّان بجيّان، وجلست في حلقة أبي عليّ الشّلوبين نحوًا من ثلاثة عشر يومًا"(2).

---

(1) ولد ابّاه، محمد المختار، تاريخ النحو العربيّ بين المشرق والمغرب، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م، ص313.

(2) السيوطيّ، بغية الوعاة، ج1، ص131. ينظر: المقرّي، نفح الطيب، ج2، ص223.

مكانته العلمية:

تنقَّل ابن مالك بين مدن الأندلس بسبب الفتن والحروب التي حدثت في القرن السابع الهجريّ بعدما تساقطت مدن الأندلس؛ نجاة بنفسه ودينه، فخرج من جيّان متنقلا بين القرى والمدن التي تساقطت تباعا حتى وصل غرناطة. وتشير بعض الدراسات إلى أنّ ابن مالك قد رحل عن الأندلس وهو فوق الخامسة والعشرين من عمره(1). ثم رحل إلى المغرب واستقرّ في شنقيط مدة ليست قصيرة، وتعلم فيها، حتى أنّ أهلها يعدّون ابن مالك منهم؛ لما لها من أثر عليه في تكوينه العلميّ الأول. ثم انتقل إلى فاس، ومنها إلى المدن التي تقع على الطريق المؤدي إلى مصر. ولم يمكث طويلا في مصر حتى غادرها، ويبدو أنه لم يَطِب له المقام بها، فذهب إلى الحجاز للحجّ، وبعد ذلك إلى الشام، وتحديدا دمشق. وقد كان ابن مالك يعلِّمُ ويتعلّمُ أثناء ترحاله بين المدن والقرى.

وفي دمشق، وهي مرحلة التكوين العلميّ الثانيّة، التقى باليُونّينيّ(2)، وسمع "ابن مكرم، والحسن بن صياح، والسخاويّ، وغيرهم. وأخذ العربية عن غير واحدٍ"(3)، ثم انتقل إلى حلب، ويبدو أنها مرحلة التكوين العلميّ الثالثة لابن مالكٍ وأهمّ المراحل، فجالس فيها ابن عمرون وابن يعيش. وكان لقاء ابن مالكٍ بابن يعيش منعطفا مفصليّا في حياته، لأن ابن يعيش دعمه بشكل كبير؛ فابن مالكٍ كان لديه مخزون علميّ هائل حصيلة الدراسة على كثير من العلماء أثناء السفر والترحال بين البلدان، ومجالسة أهل العلم، إلا أنّه كان في حاجةٍ إلى من يدعمه ويشهد له بالتميز والفهم. "

---

(1) ينظر: ابن مالك، مقدمة شرح التسهيل، تحقيق: محمد بدوي المختون وعبد الرحمن السيد، ط1، دار هَجَر، مصر، 1990م، ص12–13. ولد ابّاه، محمد المختار، تاريخ النحو العربيّ بين المشرق والمغرب، ص 313. العيوني، سليمان بن عبد العزيز، العدد الثاني، تحقيقات في ترجمة ابن مالك النحوي (ت672)، مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الثاني، ذو الحجة 1429هـ، ص181–256.

(2) هو أبو الحسين شرف الدين علي بن محمد بن الحسين اليونيني الحنبلي، أحد شيوخ ابن مالك، (ت701هـ).

(3) السيوطيّ، تحفة الأديب، ص752.

وتصّدر بحلب لإقراء العربية، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين، وكان إماما في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى من الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيها، وأما النحو والتصريف فكان فيه بحرًا لا يجارى، وحبرًا لا يبارى، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو، فكان الأئمة الأعلام يتحيّرون فيه، ويتعجّبون من أين يأتي بها، وكان نظم الشعر سهلًا عليه: رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك"(1). ثم انتقل إلى حماة، وبعدها استقرّ في دمشق.

وأخذ يصنف ويشتغل ويتردد بين مصر ودمشق(2) حتى تخرّج عليه جمٌّع غفير من طلاب العلم. وكانت وفاته - رحمه الله - في دمشق "في ثاني شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة"(3) للهجرة، الموافق العاشر من شباط سنة أربعٍ وسبعين ومائتين وألف للميلاديّة.

أهم شيوخه:

والمُتتبِّعُ في كتب تراجم النحاة حول شيوخ ابن مالك يجد اتِّفاقًا على ذكرِ معظمها، والدراسات اللاحقة قديما وحديثا كذلك، إلا أنّني أرى أنّ ابن مالك كان له شيوخ كثيرون لم يذكرهم التاريخ، ذلك أنّه كان رحّالة زمانه، ولا شكّ أنّه التقى بعدد كبير من العلماء ودرس عليهم وسمع منهم، وأخذ عنهم، ولم يذكرهم في كتبه لسبب ما، أرجِحُها بقِصر المدّة. وأهم شيوخ ابن مالك الذين ذكرَتْهُم المصادر التاريخية واللغوية، حسب تاريخ الوفاة:

---

(1) المصدر السابق، ص752.

(2) ينظر: ولد ابّاه، محمد المختار، تاريخ النحو العربي بين المشرق والمغرب، ص313.

(3) السيوطيّ، تحفة الأديب ص753. وينظر: بغية الوعاة ج1، ص134. نفح الطيب ج2، ص226.

أبو الحسن ثابت بن خيار الكُلاعي(1): هو أبو الحسن، وأبو رزين، الكُلاعيّ الجيّانيّ، و(الكلاعيّ) بفتح الكاف وضمها. كان فاضلا نحويًا مقرئًا، روى عن ابن بَشْكَوال، وقرأ عليه ابن مالك. قال عنه أبو حيّان إنه لم يكن من أئمة النحو؛ بل كان من أئمة المقرئين، ويبدو أنّ ابن مالك قد تأثر به في بداياته العلمية في شبابه عندما كان بجيّان، ومات سنة (628)هـ

أبو صادق الحسن بن يحيى بن صبّاح بن حسين بن عليّ المخزوميّ المصريّ(2) الكاتب، وأحد شهود الخزانة بدمشق، ولد سنة (540)هـ قيل عنه: شيخٌ وقورٌ، مكرم لأهل الحديث، كثير التواضع، أديبٌ، متديّنٌ صالحٌ، جليلٌ، كان من أهل الحديث وحدّث عنه جمعٌ غفير منهم ابن مالك، ومات سنة (632)هـ

ابن أبي الصقر(3)، نجم الدين أبو المُفضّل مكرم بن محمد بن حمزة القرشيّ، ولد سنة (548هـ)، حدّث بمصر وحلب وبغداد ودمشق؛ وذلك لأنه كان تاجرًا كثير السفر. ويبدو أنه التقى بابن مالك في مصر أو حلب، مات سنة(635هـ).

أبو الحسن السخاوي(4)، علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الواحد الهَمْدَاني المصري المقرئ النحوي الشافعيّ، سمع عن كبار علماء عصره في الإسكندرية ومصر ودمشق أمثال الكنديّ وابن عساكر وغيرهما، وقرأ القراءات على الشاطبيّ وغيره حتى فاق أهل زمانه في القراءات، وصار شيخ القرّاء والأدباء في دمشق، وحدّث وكان أحد الأئمة الفضلاء المشهورين، وكان إماما في النحو والتفسير، بصيرا باللغة، فقيهًا، أصوليًّا، مفتيًا. روى عنه خلقٌ كثير، حتى قيل إنّه فاق شيوخه في التقعيد والقراءات. من أهم تصانيفه شَرْحُ مفصَّل الزّمخشريّ، وشَرْحُ الشاطبية، مات بدمشق، سنة (643هـ). وأرى أنّ ابن مالك قد تأثّر به في علوم العربيّة، فكان أحد المفاتيح التي جعلت ابن مالك يظهر على الساحة العلميّة.

---

(1) ينظر: الفيروزأبادي، البلغة في أئمة النحو واللغة، تحقيق: محمد المصري، ط1، دار سعد الدين، دمشق،2000م، ج1، ص99–100. بغية الوعاة، ج1 (ص282، ص482).

(2) ينظر: الذهبيّ، سير أعلام النبلاء، تحقيق: بشار عواد معروف، محيي هلال السرحان، ط11، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م، ج22، ص372. ابن العماد، شذرات الذهب، ج7، ص260.

(3) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء ، ج23، ص34–35. ابن العماد، شذرات الذهب، ج7، ص306.

(4) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 23، ص122. السيوطي، تحفة الأديب ص 488–517. ابن العماد، شذرات الذهب ج 7، ص385.

ابن يعيش(1)، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الحلبيّ، ولد سنة (553هـ) بحلب، سمع عن كثير من العلماء حتى أصبح ماهرًا في النحو والتصريف ومن كبار أئمة العربية، وكان من المحدثين في حلب، شَرَح المفصّل، والتصريف الملوكي لابن جنيّ، مات سنة (643هـ). وقد لازمه ابن مالك مدةً حتى وفاته، ثم انتقل إلى ابن عمرون تلميذ ابن يعيش، فدرس عليه مدة من الزمن، ويبدو أنّ ابن يعيش قد صَقَل شخصية ابن مالك في النحو.

أبو عليّ الشَلَوْبين(2)، عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزديّ الإشبيليّ، عكف في صباه على النحو حتى برع فيه، وأخذ العربية والقراءات عن أئمة عصره، فأصبح أحد رؤساء العربية في المغرب والأندلس، وكان كثير الرواية، ولم يكن أحد في عصره يوازيه. رحل إلى المشرق فملأ ذكره الآفاق، وأصبح إمام أهل النحو في الشام والعراق، فعكف على تدريس العربية قرابة ستين سنة، ومات باشبيليّة سنة (645هـ).

ابن عمرون(3)، جمال الدين محمد بن محمد بن أبي عليّ بن أبي سعد (أو سعيد) بن عمرون الحلبيّ، إمام النحاة في حلب، بعد وفاة شيخه ابن يعيش، شَرَحَ المفصّل، ولازمه ابن مالك بعد وفاة ابن يعيش، ومات سنة (649هـ).

والملاحظ أنّ أكثر الدراسات قد ذهبت إلى أنّ ابن مالك لم يكن له شيخ مشهور يُرجَعُ إليه في حلِّ المشكلات النحويّة والقضايا اللغويّة، وأنّه بسبب ذلك لم يكن يحتمل المباحثة، ولا يثبت للمناقشة، وقد اعتمدوا في ذلك على قول أبي حيّان الذي أورده السيوطيّ(4). ومن وجهة نظري، أرى أنّ ابن مالك قد تأثر ببعض شيوخه، فكريًا وعلميًا، وعلى مراحل: المرحلة الأولى كانت في جيّان وعلى يد شيخه ثابت بن خيار الكلاعي، حيث تعلّم العربيّة، وبرع بعد ذلك في شنقيط. أما المرحلة الثانية فكانت في دمشق، مع أبي الحسن السخّاويّ،

---

(1) ينظر: السيوطي، تحفة الأديب ص 797.ابن العماد، شذرات الذهب، ج7، ص394.

(2) ينظر: السيوطيّ، تحفة الأديب ص556–561.

(3) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج23، ص251. السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص231.

(4) ينظر: السيوطيّ، بغية الوعاة، ج1، ص 130–131.

فقد تعلّم منه القراءات وأتقنها، وزادت معرفته في العربية عندما درس عليه شرح المفصل. أما المرحلة الثالثة فكانت في حلب، عند ابن يعيش، فقد ذكرت سابقا أنّ ابن يعيش كان له الأثر البالغ في حياة ابن مالك، وظهورِه على الساحة العلميّة بعد أن شهد له بنبوغه، فكانت تلك هي النقلة النوعيّة التي جعلت ابن مالك على رأس المشيخة الحلبيّة، وبعد ذلك الدمشقيّة. فهؤلاء هم المفاتيح الثلاثة- إن جاز لي التعبير- التي عملت على تكوين شخصية ابن مالك وعقله وفكره، إضافة إلى أنّه نهل من أمهات الكتب وأطال النظر فيها، مع مرور السنوات، واللقاء بالعلماء ومجالستهم، كل ذلك جعله شخصيّة فريدة في تاريخ النحو العربيّ.

تلاميذه:

أما تلاميذه فلا نستطيع أن نحصيهم، لِما كان له من شهرةٍ واسعة - رحمه الله- ولما كان عليه من تنقل وترحال بين الأمصار في المغرب والمشرق، وبذلك نذكر أهم تلاميذه حسب تاريخ الوفاة:

محيي الدين النوويّ(1)، يحيى بن شرف الحورانيّ النوويّ الفقيه، وُلد في (نوا)، من قرى حرّان بسورية، تلقى تعليمه في دمشق وأقام بها مدة طويلة، درس النحو على ابن مالك، وله مصنفات كثيرة أشهرها رياض الصالحين، مات في (نوا) سنة (676هـ).

شمس الدين محمد بن محمد بن عباس بن أبي بكر بن جَعْوان(2)، أخذ النحو عن ابن مالك وكان من كبار أصحابه، ثم عُنيَ بالحديث أتمّ عناية، وكان أحد الأئمة الكبار. قال عنه ابن مكتوم: إمام في اللغة والنحو. مات في عنفوان شبابه سنة (682هـ).

---

(1) ينظر: الزركلي، الأعلام، ط15، دار العلم للملايين، بيروت 2002م، ج8، ص149.

(2) ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص224.

ابن الناظم(1)، بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، ابن الإمام جمال الدين ابن مالك، كان إماما ذكيًا فَهِمًا حادّ الخاطر بليغًا، برع في البيان والبديع والعروض والمنطق والفقه والأصول، وأخذ النحو عن والده، حدثت بينه وبين والده صَوْرَة(2) فغادر دمشق إلى بعلبكّ ولم يرجع إليها إلا بعد وفاة والده، ومن ثم تولّى منصب والده، وله مصنفات أهمها شرحه للألفية الذي يكشف مدى تأثره بوالده، مات بدمشق سنة (686هـ).

محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعليّ الحنبليّ(3)، إمام عالم فاضل، أخذ النحو عن ابن مالك، وأتقن العربيّة حتى تخرّج عليه جماعة، وكانت له معرفة تامة في النحو، صنف شرحًا على الألفيّة، مات سنة (709هـ).

علاء الدين علي بن إبراهيم بن دُوَاد بن العطّار الشافعيّ(4)، أبو الحسن، لُقِبَ بالنوويّ لأنه أخذ عن الإمام محيي الدين النوويّ وتفقه عليه ولزمه مدة طويلة حتى صار أشهر أصحابه وأخصهم به، أخذ العربية عن ابن مالك، وولي مشيخة دار الحديث النَّوريّة، مات بدمشق سنة (724هـ).

أبو الثناء شهاب الدين محمود بن سليمان الحلبيّ الدمشقيّ(5)، علّامة الأدب، وعَلَمُ البلاغيين وكاتب السرِّ بدمشقَ. أخذ عن جمعٍ منهم ابن مالك، كان عمله في ديوان الإنشاء وصنف تصانيف بالإنشاء، مات سنة (725هـ).

---

(1) ينظر: السيوطيّ، تحفة الأديب، ص756–758.

(2) صَوْرَة: بمعنى غَضْبة.

(3) ينظر: السيوطيّ، بغية الوعاة ج1، ص207–208.

(4) ينظر: ابن العماد، شذرات الذهب، ج8، ص114–115.

(5) المصدر السابق، ج8، ص124–125.

قاضي القضاة ابن جمّاعة(1)، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جمّاعة الكنانيّ الحمويّ الشافعيّ، أخذ أكثر علومه بالقاهرة عن القاضي تقي الدين بن رزين، وقرأ النحو على ابن مالك، كان له قضاء القدس ثم الديار المصرية ثم دمشق، ثم رجع قاضيًا إلى الديار المصرية حتى عُزِل بعدما فقد بصره، كان خطيبا مفسرا، وله تعاليق في الفقه والحديث والأصول والتاريخ، مات سنة (733هـ).

أهم آثار ابن مالك المطبوعة:

الاعتماد في نظائر الظاء والضاد(2).

الإعلام بمثلث الكلام(3).

الألفيّة (الخلاصة)(4).

إكمال الإعلام بتثليث الكلام(5).

إيجاز التعريف في علم التصريف(6).

تحفة المودود في المقصور والممدود(7).

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد(8).

---

(1) المصدر السابق، ج8، ص184-186.

(2) ت: حاتم الضامن، ط1، دار البشائر، دمشق، 2003م.

(3) ط1، مطبعة الجماليّة، مصر، 1911م.

(4) طبع غير مرة.

(5) ت: سعد بن حمدان الغامدي، ط1، مطبعة المدني، جدة، 1984م.

(6) ت: محمد المهدي عبد الحي سالم، ط1، عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 2002م.

(7) ط1، مطبعة الجماليّة، مصر، 1911م.

(8) ت: محمد بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة 1967م.

ثلاثيات الأفعال(1).

سبك المنظوم وفكُّ المختوم(2).

شرح الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد(3).

شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد(4).

شرح الكافية الشافية(5).

شرح النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز(6).

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح(7).

القصيدة المالكية في القراءات السبع(8).

لامية الأفعال "مع شرح ابنه بدر الدين"(9).

منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء(10).

---

(1) سليمان بن إبراهيم العابد، دار الطباعة والنشر الإسلامية، مصر، 1990م.

(2) ت: عدنان محمد سلمان وفاخر جبر مطر، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، دبي، 2004م.

(3) ت: حسين تورال وطه محسن، مطابع النعمان، النجف الأشرف، 1971م.

(4) ت: عبد الرحمن السيّد ومحمد بدوي مختون، ط1، دار هجر، الجيزة، 1990م.

(5) ت: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، دار المأمون للتراث، 1982م.

(6) ت: علي حسين البوّاب، دار العلوم، الرياض، ط1، 1984م.

(7) ت: طه محسن، ط2، مكتبة ابن تيمية، 1992م.

(8) ت: أحمد بن علي بن عبد الله السديس، دار الزمان، المدينة المنورة، ط1، 2008م.

(9) ت: دار عمر بن الخطاب، القاهرة، مكتبة الإمام الواحدي، صنعاء، ط1، 2010م.

(10) ط1، دار ابن حزم، بيروت، 2006م.

الفصل الأول
التخريج الإعرابي عند ابن مالك

الفصل الأول

التخريج الإعرابي عند ابن مالك

مفهوم التخريج الإعرابيّ وأهميته:

عُرِفَ ابن مالكٍ بمحاولته إعادة الحياة لبعض الاستعمالات المهجورة في اللغة كالشَّواذِّ التي أغفلها النحاة قبله؛ وذلك بسبب شكلها الخارجيّ المنافي للقواعد المطّردة، أو المخالفِ لها، لأنّه كان حريصًا على الموروث عن العرب من نصوص الاحتجاج حرصًا غريبًا، فلا يريد أن يُغفِلَ مُطّرِدًا، كما لا يريد أن يُغفِلَ شاذًّا، فكان يلتمس للشّواذِّ وجهًا وتخريجًا ليضمها إلى جوازات القواعد، ويردّ شذوذها إلى اطرادٍ ضمن ظلال القواعد النحويّة، منطلقًا من إيمانه بأن اللغة فيها الواجب والجائز، والجائز ضمنًا يحتوي الشاذّ، والنادر في الاستعمال من مهجور الكلام صرفًا وتركيبًا؛ لإيمانه بأنّه لا يوجد شاذٌّ بلا تأويل(1)، أو بعبارة أخرى: لا يوجد نصٌّ حجةٍ بلا تخريج.

قال ابن منظور في تعريف التخريج: "خرّج الغلام لوحَهُ تخريجاً إذا كتبه، فترك فيه مواضع لم يكتبها... وخرّج غلاماً عملهُ إذا جعله ضروباً يخالف بعضه بعضاً(2).

فـ "التخريج الإعرابيّ إيجاد مخرج علميّ صحيح من علم النحو والإعراب لما يبدو في ظاهره من الكلام كالمخالف للقواعد العامة المقرّرة في علم النحو، فهو إبراز لوجه الكلام في النحو، وإيضاح للغامض، وكشف عن المشكِل، وإثبات لعلّة القبول النحويّ، وبيان للمخفيّ وراء علامات الإعراب"(3)، أو هو" التماس وجه الصواب النحويّ والصرفيّ في نصٍّ لا يتطرقُ إليه احتمالُ الخطأ لثبوت فصاحة قائله، كما في التخريج الإعرابي لشعر أبي تمّام والمتنبيّ والمعريّ وغيرهم، بل كما في التخريج الإعرابيّ لنصّ ألفيّة ابن مالكٍ فإعرابها تخريجٌ لها،

---

(1) ينظر: الملخ، حسن، تقنيات الإعراب في النحو العربي، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2015م، ص177-210.

(2) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط4، دار صادر، بيروت، 2005م، ج5، ص41.

(3) الملخ، حسن، تقنيات الإعراب، ص104.

وهذا التخريج ليس محددًا بزمنٍ معيّنٍ، فيمكن تخريج المشكلات النحوية في شعر أحمد شوقي، أو حافظ إبراهيم، أو نزار قبّاني، وغيرهم ممن عرفوا بالفصاحة"(1)، وعلى هذا يكون التخريج ممارسة علميّة عمليّة تاريخيّة موجودة منذ بواكير نشأة النحو العربيّ، مارسها النحاة بغية توسيع الأوجه الإعرابيّة، من غير التصريح بلفظها.

ويكون التخريج الإعرابيُّ بـ" تفسير معاني بعض المفردات وتخريج التراكيب الملبسة أو غير الشائعة في صورتها النحويّة تخريجًا دالًا على سلامة سبكها النحويّ وَفْقَ قوانين العربية مع التنبيه إلى أوجه التخريج المحتمَلة قوّةً وضعفًا"(2)؛ أي أنّ التخريج ليس إضافة قاعدة وإنما توجيه للتطبيقات اللغويّة التي انحرفت في ظاهرها عن القاعدة النحويّة.

ذلك أنّ تطرُّق النحويّ لفكرة الأوجه الإعرابية لمسألة ما، هي على حقيقتها تخريج لها. وقد شاع هذا الأمر" في العصور المتأخرة حتى كان الحُذّاقُ من النحويّين يُصَرِّحون بمصطلح التخريج"(3).

و"التخريج شكلٌ من أشكال الدفاع عن النصّ، تمسّ الحاجة إليه عندما يُتَهَمُ النصُّ بالانحراف اللغوي"(4)؛ لأنّه ينفي صفة الخطأ عن النص المُخَرَّج.

لذلك نرى أنّ ابن مالك قد ابتعد عن تخريج الأساليب الواضحة واتجه إلى الأساليب الغريبة أو غير المنسجمة في ظاهرها مع القواعد العامة المقررة في العربيّة.

---

(1) الملخ، حسن، تقنيات الإعراب، ص132.

(2) المرجع السابق، ص127.

(3) المرجع السابق، ص124.

(4) المرجع السابق، ص123.

وقد دفعه اهتمامه الشديد بتخريج كلام العرب إلى الاهتمام بتخريج الحديث النبويّ الشريف، فقام بتأليف "كتابه المعروف: (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)، في سياق حلّ المشكلات النحوية والصرفية في كتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري، وهو السياق الذي ساقه إلى تعضيد بعض الأحاديث بالشواهد أو التخريجات، ولعلَّ هذه التجربة العلميّة هي التي دفعته إلى التوسّع في إيراد الحديث النبويّ في كتبه قَصْدَ الدفاع عن مشكلاتها النحوية في موقعها من مسائل النحو"(1). وعلى سلامة النيّة، إلا أن الحديث النبوي الشريف ليس حجة في النحو العربيّ على الراجح بسبب تغيّر الروايات عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وجواز الرواية بالمعنى(2)، وهو ما أدى بالتالي إلى الخلط بين الشواهد النحوية الصرفيّة والشواهد اللغويّة الدلاليّة.

والمدقّق في تخريجات ابن مالك يلحظُ أنّه كان يخرّجُ المسائل غالبًا من غير إسنادها إلى من سبقه من العلماء، فلا يُستبعَدُ أن تكون هذه الآراء والتخريجات امتدادًا لبعض آراء من سبقه، سمع عنهم، وأخذ منهم، ولم تصل إلينا كتبهم أو لم يُشِرْ إليهم، فلا ضَيْرَ في أن نجِدَ تخريجا عند ابن مالك قد قاله غيره من السابقين أو المعاصرين له، أو قد تكشف التحقيقات الجديدة أنّه ليس لابن مالك في السبق التاريخيّ، وإن صدر له في الإيمان والاعتقاد.

عناية النحاة بالتخريج الإعرابيّ:

بعد استقرار القواعد النحويّة واستقرار المنظومة اللغويّة ضمن القواعد التي قُنِّنت، في القرون الأربعة الأولى تقريبًا، انحصرت مهمة النحاة في أمرين مهمّين:

الأول: التفكير العلمي في النحو العربي، فبدأت المراجعات النحوية للقواعد بشكلها العام مع إضافة بعض التفسيرات والعلل التي كانت نتيجة تطور التفكير النحويّ.

---

(1) الملخ، حسن، تقنيات الإعراب، ص121.

(2) ينظر: السيوطيّ، الاقتراح في علم النحو، تحقيق: محمد حسن الشافعيّ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ص29–33.

ثانيا: شرح النصوص وإعرابها ضمن العملية التعليمية، فتفرّغ النحويّون بشكل عام لتدريس النحو وإعراب النصوص من القرآن الكريم والشعر العربي القديم.

واللغة العربية بطبيعتها غزيرة الألفاظ، كثيرة المعاني، متعددة الأساليب، فكان من الصعب على الناس في فترة ما بعد الاستقرار اللغويّ الإلمام بالأساليب اللغوية جميعها، ومع تقادم الزمن، تنحصر هذه الأساليب حول القرآن الكريم، وبشكل تدريجيّ يندثر كثير منها، ولكن لا تختفي، بل تظلُّ إرهاصاتها موجودة في المجتمع اللغويّ.

ومع مرور الوقت تظهر هذه الأساليب في أعمال اللغويين والأدباء، وبالتالي تظهر الحاجة إلى البحث عن توجيهات وتخريجات لها قصد تعليمها للناس في المقام الأول، ونفي الشذوذ والانحراف اللغويّ عنها في المقام الثاني.

ويتمثل هذا العمل في الكتب التي اهتمّت بالشرح والإعراب والتخريج والتوجيه، ومن هذه الكتب، "كتاب معاني القرآن للفرّاء (ت207هـ)، وكتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة المتوفّى في السنة نفسها ... وكتاب تأويل مشكِل القرآن لابن قتيبة (ت276هـ)" (1)، وكتاب شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس (ت338هـ)، وكتاب مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية للحضرميّ (ت 609هـ)، وكلّها كتب في التخريج النحويّ والدلاليّ والبلاغيّ للقرآن الكريم وأشعار العرب.

(1) الملخ، حسن، تقنيات الإعراب في النحو العربي، ص104.

فلسفة التخريج الإعرابي عند ابن مالك(1):

تقوم فلسفة التخريج الإعرابيّ على فكرة مفادها أنّ الكلمة موسومة بعلامة إعرابية معينة، يُراد إثبات صحتها مع الموقع الإعرابيّ ومع المعنى. فالكلمة مثلا تعلوها الفتحة، فهذا يعني أنها من المنصوبات؛ فتكون محاولة إثبات صحتها في أنها تحتمل المفعول به وتحتمل الحال وتحتمل التمييز ...، فالتخريج الإعرابيّ إثبات صحة اقتران العلامة الإعرابيّة بالموقع على الكلمة اسمًا أو فعلًا.

فمثلًا، نرى أنّ ابن مالك ينظر إلى الحديث النبويّ الشريف على أنّ روايته صحيحة لزامًا، من غير مطابقتها للقواعد النحويّة، فتكمن مهمته في تفسير العلامة الإعرابيّة في الموقع الإعرابيّ، وهو ما يخلص إلى أنّ التخريج يقوم على مبدأ التسليم بالنص؛ أي أنّ التخريج استلزام طبيعيّ لظاهرة السماع الذي لا خطأ فيه.

وتختلف فكرة التخريج من نحويّ لآخر في التفاصيل التطبيقيّة؛ وذلك لاختلاف فكرة السماع، فمنهم من يكون على درجة عالية من التسليم بالروايات، مثل ابن مالك الذي ينطلق من شبه قداسة النص المرويّ عن العرب، فهؤلاء إيمانهم بالتخريج أكبر، ومنهم من لا يقبل كل ما هو مسموع، وبالتالي درجة إيمانهم بالتخريج أقل.

انطلق ابن مالك في تخريجاته النحويّة للمسائل من ثلاثة منطلقات علميّة منهجيّة:

الأول: إيمانه بأنّ الحديث النبويّ الشريف حجة في النحو العربيّ، ومردُّهُ أنّ النبيّ- صلى الله عليه وسلم – هو قائله، وهو أفصح العرب عدا أنه يعرف لغاتهم، وبذلك كان يُعَدُّ الحديث من الحجج التي تقوم عليها صناعة القاعدة النحوية.

ثانيا: إيمانه بالنص والرواية وتقديمهما على العقل والقياس، فكتب ابن مالك تفيض بالآيات والأحاديث وأقوال العرب من شعر ونثر، وتمثل قسمًا كبيرًا من مساحة نتاجه العلميّ.

---

(1) النحاة بشكل عام يتفقون على هذه الفكرة، ومن ضمنهم الدماميني، كما أشار إليها الدكتور حسن الملخ في كتابه: تقنيات الإعراب ص128–130. والدماميني أخذ الفكرة أصلًا عن ابن مالك؛ وذلك لأنّه شارح لابن مالك.

ثالثا: إيمانه بأنّ مذاهب النحاة حجة في التخريج الإعرابيّ إذا صحّ المذهب، فكان يأخذ برأي النحاة بصريّهم وكوفيّهم ولا يقدم رأيا على آخر إلا إذا اقتنع به وقدم الحجج ودافع عنه، أو استفرد برأيٍ له من بين النحاة، وهي فكرة التماس الصواب، فكل رأيٍ ساعده على تخريجٍ يرتضيه يتّخذه.

أصول التخريج الإعرابيّ عند ابن مالك:

يُقصد بأصول التخريج الإعرابيّ الأسس أو المبادئ التي يتّبعها النحويّ في تخريج النص إعرابيًّا، وهذه الأصول هي:

1. تحقيق النّص:

عند تخريج أيّ نصٍ لغويٍّ نحتاج إلى التـأكد من صحة رواية النص، أو طُرِق روايته؛ ذلك أنّ بناء أيّ قاعدة نحويّةٍ، أصوليّة كانت أم فرعيّة، يجب أن تُبنى على أسس ورواسخ ثابتة، احترازًا من ظهور نصٍ ما، مشكوكٍ في صحة روايته أو نقله، يُدخِلُ الشّكّ في المنـظومة اللغويّة، مما يُـؤدي إلى زلزلة القاعـدة الـنحويّة وما بنيَ عليها،(فإذا دخل الدليلَ الاحتمالُ؛ سقط به الاستدلالُ) فكان لزامًا أن يكون تحقيق النص عند النحاة من أهم الأصول في التخريج الإعرابيّ.

وللنصّ اللغويّ عند النحاة أشكال، أهمها: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبويّ الشريف، وكلام العرب شعره ونثره. وقد ذكرت القرآن الكريم وقراءاته أولًا؛ لأهميّته وعلوّ قدره، إلا أنّ كلام العرب هو المصدر الأول في التقنين النحويّ.

أ- القرآن الكريم والقراءات:

يمثل القرآن الكريم مصدرًا مهمًا عند النحاة في التقنين والتخريج الإعرابيّ، ذلك أنّه عماد الأدلة النقليّة عند أهل العربيّة. وقد أولى ابن مالك القرآن الكريم عناية فائقة، ودليل ذلك كثرة استشهاده بآيات القرآن الكريم، فهو يمثل اللغة العربيّة في أرقى أساليبها وبيانها. ويرى ابن مالك أنّ القرآن الكريم أقوى الحجج النقليّة أو السماعيّة، فيقول: "وأقوى الحجج قوله تعالى ﴿وقولوا آمنّا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم﴾"(1)، "وقوله: "وأولى الحجج"، فيه دلالة على أنّ القرآن أقوى وأعرب في الحجة من الشعر، وأنّه يحتل مكان الصدارة بلا منازع، فهو الأساس الأول عنده في الاستشهاد"(2).

والمعنى المراد أنّ ابن مالك كان يبني القاعدة على النص القرآنيّ لأنّه أقوى الحجج، بل إنّه يخرّج المسألة ويثبتها أو ينفيها بالاعتماد على القرآن الكريم شاهدًا حتى لو لم يَجِدْ غيره.

وتراه دائما ما يستـدلّ بالوجوه القويّة في مسألة ما، ولا يقبل بالوجوه الضعيفة، فـ" صون القرآن عن الوجوه الضعيفة واجب. وابن مالك بهذا يكون قد وضع مبدأ للنحاة في تعاملهم مع القرآن الكريم"(3)، ومما يدلّ على شدّة اعتداده بالقرآن الكريم، قوله" ويؤيّد ذلك قوله تعالى ﴿إن اللهَ وملائكته يصلون﴾(4)، فإن الواو إما عائدة على المعطوف وهذا ممتنع لأنّه من الاستدلال بالثاني على الأول كقول الشاعر:

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل ج1، ص235. سورة العنكبوت، آية 46.

(2) شعبان، خالد سعد، أصول النحو عند ابن مالك، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، ص36.

(3) المرجع السابق، ص 51.

(4) سورة الأحزاب، آية 65.

نحنُ بمـا عندنــا وأنتَ بما عندك راضٍ والرأيُ مختلف

وهو ضعيف، وإنما الجيّد الاستدلال بالأول على الثاني كقوله تعالى ﴿والحافظين فروجهم والحافظات﴾(1)، وصون القرآن عن الوجوه الضعيفة واجب، ولو سلم استعمال هذا الوجه مع ضعفه لمنع من استعماله هنا تخالف المستدل به والمستدل عليه في المعنى، وذلك لا يجوز بإجماع"(2).

وكذا الحال في القراءات القرآنيّة، فهو يعتمد على القراءات القرآنية جميعها ولا يستثنى قراءة أو يردها، أو يشنع على قارئ، فقد تتبعتّ ابن مالك في شرح التسهيل ولم أجد موضعًا يردُّ فيه قراءة قرآنيّة واحدة، وإن وُجِدَ- في عموم كتبه - أنّه قد ردَّ قراءة "فمرجعه عدم توثيق سند القراءة؛ فعدم توثيق السّند علّةٌ معتبرة في الاحتجاج بالقراءات، وإن لم يصرّح بها النحويّ"(3).

ولا فرق عنده بين قراءة شاذّة وقراءة متواترة؛ لأنها سنّة متّبعة، فيقول" وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر رضي الله عنه: (وكذلك زُيِّن لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم) لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوّة إلى موثوق بعربيته، قبل العلم بأنّه من كبار التابعين ..." (4)، وقوله هذا دليل قاطع على أنّه يعتدّ بالقراءات القرآنية، بل إنّه يقيس ويُخرّج على القراءات المتواترة والشّاذّة في كثير من المسائل، وكل ذلك انطلاقًا من مبدأ التسليم بالنص.

ونبه على ذلك علي أبو المكارم فقال: "ولعلّ ابن مالك أكثر النحاة - في هذه المرحلة - استشهادًا بالشاذِّ من القراءات، وإن نظرة عجلى إلى كتابه: شرح التسهيل، لتكشف عن اعتماد كبير على شواذّ القراءات في معظم ما ذكره من قواعد"(5).

---

(1) سورة الأحزاب، آية 35. والبيت منسوب لقيس بن الخطيم عند سيبويه في الكتاب ج1، ص75.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل ج1، ص61.

(3) الملخ، حسن، تقنيات الإعراب في النحو العربيّ، ص112.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل ج3، ص276-277. الأنعام آية 137.

(5) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحويّ، ط1، دار غريب، القاهرة، 2006م، ص126.

ومن أمثلة ما استشهد به من القراءات الشاذّة على القواعد، جواز مجيء ضمير الفصل مبتدأ، وما بعده مرفوع على أنّه خبر(1)، واستدلّ على ذلك بقول تعالى: ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون﴾(2)، برفع الظالمون، وهي قراءة أبي زيد(3).

وأيضًا، جواز زيادة الياء في اسم الإشارة المثنى، فقال:" وقرأ ابن كثير في الشاذّ: ﴿فذانِيك﴾(4)، بتخفيف النون وزيادة ياء"(5).

ومن ذلك جواز مجيء اسم التفضل من الخير والشرّ(6)، واستدلّ على ذلك بقراءة أبي قُلابة ﴿سيعلمون غدًا مَن الكذاب الأشَرّ﴾(7).

ب- الحديث النبويّ الشريف:

ومما يلحق بتحقيق النص الحديثُ النبويّ الشريف، فقد حاز مرتبة عليا عند النحاة في الاستشهاد به لأهميّته الدينيّة. وقد انقسم النحاة في قضية الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف إلى ثلاث شُعَبٍ: "شعبة المجوّزين كابن خروف وابن مالك والدماميني، وشعبة المانعين: كابن الضائع وأبي حيّان، وشعبة المتوسّطين كالشاطبيّ"(8).

---

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص169.

(2) سورة الزخرف، آية 76.

(3) ينظر: أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحويّ، ص127.

(4) سورة القصص، آية 32.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص242.

(6) المصدر السابق، ج3، ص53.

(7) سورة القمر، آية 26.

(8) الملخ، حسن، تقنيات الإعراب في النحو العربي، ص120. ينظر: البغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، ط4، مطبعة الخانجي، مصر، 1997م، ج1، ص9-15.

أما ابن مالك فقد كان من كبار المحدّثين في عصره، وتمثّل جهده تجاه الحديث النبويّ في كتابه: "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح".

"ولعلّ هذه التجربة العلميّة هي التي دفعته إلى التوسّع في إيراد الحديث النبويّ في كتبه قَصْدَ الدفاع عن مشكلاتها النحويّة في موقعها من مسائل النحو"(1).

وعلى سلامة النية عند النحاة في العناية بالحديث الشريف، إلا أن هذا الهدف لا يناسب النحو العربي في أصولهِ، لأن الحديث ليس حجة في النحو العربي على الراجح بسبب تغير الروايات عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وجواز الرواية في المعنى. لكنّه يُمثل عملًا مهمًا في التطبيق النحويّ على مادة الحديث النبويّ، والدفاع عن الاستعمالات الإعرابيّة التي قد تبدو شاذّةً أو قليلة الدوران على ألسنة العرب.

لكنّ هذا العمل يؤدي إلى الخلط بين الشواهد النحوية الصرفية والشواهد اللغوية الدلالية بتداخل التطبيق الإعرابيّ وما يقتضيه أحيانًا من حديثٍ عن المعنى الإعرابيّ والمعجميّ.

وقد دار بين الأستاذ الدكتور حسن الملخ و" الأستاذ الدكتور علي حسين البوّاب، وهو محقِّقٌ معروفٌ عند أهل الحديث عدا أنّه متخصِّص بالنحو والصرف، حديثٌ عن موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف، فقال: إنّه بعد خبرته الطويلة بالعمل في كتب الحديث صار على يقين بأنّ النّحاة كانوا على حقّ في الازورار عن الاستشهاد بالحديث النبويّ؛ فقلّ أن يثبت حديثٌ على رواية واحدة"(2).

---

(1) الملخ، حسن، تقنيات الإعراب في النحو العربي، ص 121.

(2) المصدر السابق، ص121.

جـ- كلام العرب:

يعدُّ كلام العرب المصدر الأهم للمادة اللغويّة المسموعة، ذلك أنّها تمثل الحجم الأكبر والأضخم في اللغة العربيّة، وقد أولاها النحاة عناية فائقة لا تقلّ عن عنايتهم بالقرآن الكريم، فكان النحاة عامة ينظرون إليه بدقّةٍ وحذر، ولا يعتمدون إلا على ما ثبت عندهم صحة نسبته وقائله، وفصاحته، وصدق روايته، والوثوق فيه، وخلُوِّه من الضرورات، لذلك اشتدّت عنايتهم بالرواية وأنواعها وطرقها، وبصفات الراوي وما يجب أن يكون عليه من الأمانة والصدق(1)، والسبب في ذلك يعود إلى سهولة تدليس الأبيات المنحولة والمكذوبة إلى الشواهد المُسند إليها في صناعة القاعدة النحويّة.

و"لم يكن جمهور اللغويّين والنحاة يأخذون عن الأعراب إلّا إذا وَثِقُوا بسلامة لغتهم وفصاحتهم، وكانوا يصلون إلى الثّقة بطرق متباينة، كالانطباع، أو معرفة مكان السكن، أو المخالطة، أو الاختبار"(2)، وهذا الكلام يدلّ على نهج النحاة في قبولهم للمادة المسموعة.

وبما أنّ ابن مالك جاء في القرن السابع، فمن الطبيعيّ أن يكون سماعه مأخوذا عن أمهات الكتب، أي سماعًا غير مباشرٍ، لذلك لم يكن يتشدد في قبول الروايات واللغات وأشعار العرب، إلا إذا ثَبُتَ التدليس والكذب. بل إن ابن مالك وسّع دائرة السماع بقبوله لمعظم مرويّات العرب، لغاتها وأشعارها، وأقوالها، وكثيرا ما يورد عبارات مثل: "وهي لغة مشهورة" و"هكذا رواه من يوثق بعربيّته

---

(1) السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: مجموعة من المحققين، المكتبة العصرية، بيروت، 1986م، ج1، ص173.

(2) الملخ، حسن، التفكير العلميّ في النحو العربيّ، ط1، دار الشروق، عمان، 2002م، ص95.

... ومن كلام العرب"(1)، وقوله: "وراية العدل مقبولة"(2) دلّ على منهجيّته في اشتراط الثقة والعدالة في قبول الرواية. ولم يقيّد نفسه بقبائل محدّدة أو محصورة في نطاق ما، فكل لغات العرب حجة في النحو عنده(3).

وكذلك أكثر من المادة الشعريّة في شرح التسهيل، حيث إنّه استشهد بـ (2451) بيتا(4) من الشعر، وهو ما دلّ على سعة اطّلاعه ومخزونه الشعريّ. وكثيرا ما كان ينسب الشواهد إلى أصحابها، وكذلك لم يتقيّد بما تعارف عليه النحاة في قبول المادة المسموعة عن العرب، فقد استشهد مثلا بشعراء متأخرين أمثال المتنبيّ ، فالفصاحة تكفي لقبول الرواية.

وقد تتعدّد الروايات للبيت الواحد، فيذكرها ويوجهها ويفاضل بينها، وربما يفضّل رواية على أخرى بقوله: "وهي أقيس، واستعماله أكثر، وهو الراجح عندي ...".

وإذا تعارضت الرواية مع الرأي؛ فـ" الرواية أولى من الرأي"(5) عنده.

2. تدقيق القياس:

إنما النحو قياسٌ يُتَّبعْ وبه في كلِّ أمرٍ يُنْتَفَعْ

ينسب هذا البيت للكسائيّ، وقد انتشر بين أهل النحو كالضّوء في الليل، وذلك أنّ النحو كله قائم على فكرة القياس.

---

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص310.

(2) المصدر السابق، ج3، ص386.

(3) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، ط1، دار الكتب المصرية، مصر، 1952، ج2، ص10-12.

(4) ينظر: الشهري، علي بن علوي، أسباب ترجيحات ابن مالك النحويّة في شرحه للتسهيل، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2004م، ص6.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص241.

وقد تعاقب العلماء قديما وحديثا على وضع تعريفات مناسبة لهذا المصطلح، ومنها ما ذهب إليه الدكتور حسن الملخ من أنّه" علم بعلّة جامعة بين أصل وفرع توصِل إلى حُكمٍ مشتركٍ... ولا يُشترَط فيه تكامل العناصر الأربعة إلا إذا كان من قبيل الاقتران الشكليّ"(1).

ومعلوم لدى أهل العربيّة عمومًا أنّ علم القياس قد احتلّ الجزء الأكبر من المنظومة اللغويّة، ولابدَّ لأيّ لغويّ أن يمتلك هذه الأداة.

وقد اعتمد ابن مالك القياس اعتمادًا كبيرًا، لأنّه كان قد استوعب كميّة ضخمة من المادة المسموعة، فكان يقيس على المسموع، فإن قَوِيَ لديه هذا المسموع وثبت استعماله، أصبح أصلا يُقاسُ عليه ويُعْتَدُّ به، فقد كان يخرّج بالاعتماد على القياس، فيقول مثلا:" لأنّ ذلك ثابت بالقياس والسماع ..." (2).

وقد اعتمد ابن مالك في التخريج الإعرابيّ القياسَ على القرآن الكريم وقراءاته حتى لو كانت شاذّة، وعلى الحديث النبوي الشريف بشكل عام، وعلى كلام العرب وأشعارها حتى لو كان شاهدًا واحدًا يتيما، قَبِلَهُ وعدّه أصلا يُقاس عليه.

وليس ذلك فحسب، بل إنّه كان يخرّج الشاذّ ويقيس عليه، فإما يُجيزه ، وإما يتركه فلا يقيس عليه، وإن كان غير مستعمل موافق للقياس قبله وقاس عليه، فكلّ نصٍ موثوقٍ به جاز القياس عليه، وبناء عليه كان القياس من أهم أصول التخريج الإعرابيّ عند ابن مالك.

ومثال ذلك ما ذهب إليه ابن مالك من منع دخول اللام على خبر (لكنّ)، خلافًا للكوفيّين، حيث إنهم أجازوها قياسًا على (إنّ)، واحتجّوا بقول بعض العرب(3):

---

(1) الملخ، حسن، العقل النحويّ، ط1، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، 2018م، ص285–286 بتصرّف.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص235.

(3) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص29.

ولكنّني من حبِّها لعميدُ

فردّه ابن مالكٍ وقال: "فلا حجة فيه لشذوذه، إذ لا يعلم له تتمة، ولا قائل، ولا راوٍ عدلٍ يقول: سمعت ممن يوثق بعربيّته، والاستدلال بما هو هكذا في غاية الضعف. ولو صحّ إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجه، فجعل أصله: ولكن إنّني، ثمّ حذفت همزة إنّ ونون لكنّ، وجيء باللام في الخبر لأنّه خبر إنّ ..." (1). فابن مالكٍ حكم بشذوذ البيت، وخرّجه ومنع القياس عليه.

ويجب التنبه إلى أنّ التخريج الإعرابيّ عند ابن مالك لا يستحدث قواعد وقوانين؛ وإنما يسير على سَنَنِ العرب ونهجها في لغتها وردّ شذوذها واحتواء غريبها.

ومن المسائل الشاذّة التي خرّجها ولم يُجِزِ القياس عليها، قوله:" وأجاز الأخفش أن تُعامل (لعلّ) معاملة (ليت) في الدخول على (أنّ) بلا فاصل، فيقال: لعل أنّ الله يرحمنا. ورأيه في هذا ضعيف، لأنّ مقتضى الدليل أن لا يُكتفى بأنّ وصلتها إلا حيث يُكتفى بمصدر صريح، والمصدر الصريح لا يُكتفى به بعد (ليت)، فحق ألّا يُكتفى بها بعدها، لكن سُمِعَ، فقُبِلَ في هذه المسألة مع مخالفته الأصل، فلا يزاد عليه دون سماع"(2).

3. تنقيح القواعد:

ومما تميّز به ابن مالك أنّه لم يكن ذا عقليّة اتّباعيّة في قبوله للقاعدة النحويّة، بل كان يُناقش ويجادل مؤيّدًا ومعارضًا ومُوَجِّهًا.

فمن وظيفة النحويّ فحص القاعدة وبيان مدى صحتها ومطابقتها للشواهد بغية الوصول إلى أكبر قدر من الصواب، إلا أنّ النحوَ بكل ثبوته، يظل عملا بشريا تابعًا لمعايير تختلف مع تقادم الوقت ودرجة الاستعمال والهجر.

---

(1) المصدر السابق، ج2، ص29.

(2) المصدر السابق، ج2، ص40.

ومن أمثلة تنقيحه للقواعد ما جاء عنده أنّ بعض النحويين قد أجازوا مجيء المصدر المنصوب بعد (أمّا) مفعولا به في التعريف والتنكير والعامل فيه فعل الشرط المقدّر، ومثّل على ذلك بـ (أمّا عِلمًا فَعالِمٌ)، على تقدير: مهما تذكر من علمٍ فالذي وصفت عالم. وتابع ابن مالك تنقيحه للقاعدة وتوضيحًا لرأيه بأنّ هذا القول أولى بالصواب وأحقُّ في الاعتماد؛" لأنّه لا يخرج فيه شيء عن أصله، ولا يمنع من اطراده مانع، بخلاف الحكم بالحالية؛ فإن فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم فاعل، وفيه عدم الاطراد لجواز تعريفه، وبخلاف الحكم بأنه مصدر مؤكد فإنه يمتنع إذا كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله. وأما الحكم بأنّه مفعول به فلا يعرض مانع يمنع منه في لفظ ولا في معنى، فكان أولى من غيره"(1).

فهنا نلحظ أنّ ابن مالك لم يكتفِ بتأييد رأيه والدفاع عنه، بل ذهب إلى بيان بطلان الأوجه الأخرى، تدقيقا لهذه القاعدة وتوجيها لها.

وفي درس الاشتغال "أجاز السيرافيّ النصب على إسناد (ذهب) إلى مصدر (ذهب) منويًا وجعل المجرور في موضع نصب، وزعم أنّه مذهب المبرد وأجاز ذلك أيضا ابن السرّاج"(2). وردّ ابن مالك ذلك بقوله: "وهو رأي ضعيف؛ لأنه مبني على الإسناد إلى المصدر الذي تضمنه الفعل ولا يتضمن الفعل إلا مصدرا غير مختص، والإسناد إليه منطوقا به غيرُ مفيد فكيف إذا لم يكن منطوقا به"(3).

4. تأويل المعنى:

ومن الأصول التي اعتمدها ابن مالك في التخريج الإعرابيّ تأويل المعنى، فالمعنى فرع الإعراب، وأساس التخريج، وعماد الجملة وروحها.

وتأويل المعنى عمليّة ضرورية في الإعراب، فأيّ نحويٍّ يستند إلى المعنى في العمليّة التعليميّة والعلميّة ، فغاية النحو ضبط الألفاظ لتوضيح المعنى، فالنحو والمعنى كالجسد والروح، لا ينفصلان عن بعضهما، فلا حاجة للنحو إذا لم يُؤدِ إلى الفهم الصحيح للغة ومعانيها.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص330.

(2) المصدر السابق، ج2، 147.

(3) المصدر السابق، ج2، 147.

أما ابن مالك فقد كان يستند إلى المعاني في بعض الأحيان لمحاولة تخريج تركيب نحويّ ما خرج عن الاستعمال المطّرد، أو وقع خلاف في تفسيره وتوجيهه، بتأويل معناه حتى يرتبط بالموقع الإعرابي.

ومن أمثلة ذلك تأويل كلام سيبويه وتخريجه في الجرّ بـ (ربّ) في استغنائها عن الوصف، حيث قال سيبويه: "وإذا قلت: ربّ رجلٍ يقول ذاك، فقد أضفت القول إلى الرجل بربّ"(1)، وأوّل ابن خروف قول سيبويه، فقال: يقول سيبويه فقد أضفت القول إلى الرجل بِرُبَّ كلام حسن ... وموضع المخفوض بربّ مبتدأ ويقول خبره، فكأنّه على تقدير: كثير من الرجال يقول ذلك"(2).

أما ابن مالك فكان تخريجه بأن قال:" وقد يُسِّر لي بحمد الله تخريجه بوجه لا تخطئة فيه ولا تكلف؛ وذلك بأن يجعل (يقول) مضارع قال بمعنى فاق في المقاولة، ويجعل ذلك فاعلا أُشير به إلى مرئيّ أو مذكور كأنّه قال: رُبّ رجل يفوق ذلك الرجل في المقاولة"(3).

فأوّل (قال) بمعنى (فاق في المقاولة) وخرّجها بناءً على المعنى، وهدفه من ذلك إثبات أن مجرور ربّ مستغنٍ عن الوصف.

---

(1) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، مصر، 2004م، ج1، ص421.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص183.

(3) المصدر السابق، ج3، ص183.

الفصل الثاني
التخريج الإعرابيّ عند ابن مالك في شرح التسهيل

الفصل الثاني

التخريج الإعرابيّ عند ابن مالك في شرح التسهيل

يأتي هذا الفصل بسطًا في التمثيل والتحليل لكثير من قضايا الفصل الأول حتى ليبدو شرحًا له؛ لهذا جاء أكبر منه وأوسعَ في السعي إلى تبيّن تخريجات ابن مالك للأمثلةِ المتداولةِ عند النحاة السابقين عليه وللشواهد النحويّة تخريجًا إعرابيًّا، يستجيب لصنعةِ الإعراب في إبراز اقتدار ابن مالك - رحمه الله - فيها اقتدارًا عجيبًا حتى لو جاءَ بتخريج عجيب غريب غير مألوفٍ إلا من جهته هو ليسَ غير.

وقد كان منهج ترتيب النحو على أحكام الإعراب أقربَ المناهج لترتيب موارد هذا الفصل؛ لأنَّ الأحكام النحويّة دلائل الإعراب، فكان من المواءمة مع منهج البحث أن يسلك ترتيب المسائل على وفقِها من جهة، وعلى الشائع في ترتيب الأحكام النحويّة الخاصة بالاسم من جهة أخرى؛ ذلك أنَّ الرفع أولُ الأحكام، ثم النصب، ثم الجرّ على أن يكون الباب النحويّ حاضرًا في الترتيب، فلا ينفصل اسم كان المرفوع في المرفوعات، وخبر كان المنصوب في المنصوبات بسبب وجود علاقة قويّة في وحدة الباب التي تعني وحدة الأسلوب التعبيري.

فجاءت مباحث هذا الفصل على النحو الآتي:

التخريج في باب الجملة الاسميّة.

التخريج في بابي نواسخ الجملة الاسمية.

التخريج في باب الجملة الفعلية وامتداداتها.

وأمّا الجرّ فلم تكن فيه لابن مالك تخريجات خاصة تخالف المتعارف عليه عند النحاة لأنَّ الجر له بابان في النحو العربي، سوى أنّي وقفت عند مسألة من الجرّ لها علاقة بجواز النصب والجرّ في أسلوب الاستثناء، جعلتها في آخر الفصل.

التخريج الإعرابيّ في باب الجملة الاسمية:

الجملة الاسمية تتكون من مبتدأ وخبر، وحكمهما الرفع بين المرفوعات التي هي المواقع الإعرابيّة التي ينبغي أن يكون حكم ما يندرج فيها الرفع بواحدة من علامات الرفع المناسبة حقيقةً أو تقديرًا، وستكون مرتبة حسب العُرف النحويّ الذي سار عليه ابن مالك بالابتداء بالجملة الاسمية، وإلحاق النواسخ بعدها، مع تفريع ما يلحق بالأصل بعد استيفاء الحديث عن الفرع، فالأحرف المشبّهة بـ"ليس" تأتي بعد باب "كان وأخواتها"؛ لأنَّها فرع عليه، ثم ما يلتقي بالجملة الفعليّة.

وثمة ملحوظة حاضرة عند ابن مالك وغيره من النحاة، تتمثّل في أنَّ الاختلاف في التخريجات الإعرابيّة، أو الإغراب فيها إنَّما يغلب أن يكون في فروع الأبواب لا في أصولها، على تفصيل المسائل الآتية:

تخريج رُكني الجملة الاسميّة:

يُقصَد بمرفوعات الجملة الاسمية المبتدأ، ومعمول أيٍّ منهما إذا كان مرفوعًا والسداد عن الخبر.

تخريج الابتداء بالنكرة:

الخلاف في المسألة بعد التسليم بصحة الاستعمال، وإن كان غير متداول، في التماس وجهٍ للتخريج الإعرابيّ لا الحكم على الصواب من الخطأ في التعبير؛ لأنَّ الابتداء بالنكرة واقع ثابت في العربيّة بمسوغاتٍ اختلف النحاة في حصرها، وإن " لم يُعَوِّل المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة"(1) بشكل عام، فأخذوا بحصر هذه المواضيع وتعدادها بقصد التعليم.

---

(1) الأنصاريّ، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط1، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ج2، ص128.

إلا أنّ ابن مالك أضاف إلى هذه المسوغات مسوغاً جديداً هو" الجملة المشتملة على فائدة نحو: قَصَدَكَ غُلامَهُ رجلٌ، فإنه جائزٌ جواز: عندك رجلٌ، لأنّ في تقديم هذه الجملة وشبهها خبراً ما في تقديم الظرف من رفع توهم الوصفية مع عدم قبول الابتداء"(1)، أي أنّ (رَجُلٌ) مبتدأ مؤخر وجملة (قَصَدَكَ غُلامَهُ) في محل خبر مُقدم. فأجرى جملة "قصَد غلامَه" مجرى شبه الجملة وعدَّ العبارة صحيحة مقبولة.

وقد أشار أبو حيان الأندلسيّ إلى رأي ابن مالك وقال: "قَصَدَكَ غُلامَهُ رَجُلٌ أجراها مجرى تقّدم الظرف والمجرور المسوِّغين لجواز الابتداء بالنكرة"(2).

وللتوضيح نضرب المثال التالي: (رآك زيدٌ رجلٌ)، على تقدير(رجلٌ رآك زيدٌ)، قدم جملة مكتفية بذاتها، وهو أسلوب شاذٌّ غريب ليس فيها إلا المقايسة البعيدة والتكلّف في الإعراب والجملة .

وقد ذكر ابن هشام أنّ ابن مالك قد تفرّد بهذا الرأي دون تعليقٍ أو توسعٍ في المسألة، وأنّ شرط هذا الاستعمال الاختصاص(3).

وكذا ذكره السيوطي وقال:" ذكره ابن مالك. قال أبو حيان : ولا أعلم أحداً وافقه"(4)؛ لأنه لا يجوز تقديم الخبر إذا كان جملة. وعلّق المراديّ على ذلك بقوله: (ولم نَرَهُ لغَيره)(5). "وقال ابن الدهّان: - وما أحسن ما قال-: إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلتْ جاز الحكم سواءٌ تخصَّص المحكوم عليه أو لا"(6).

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص294.

(2) الأندلسيّ، أبو حيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد ،ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م، ج3، ص1102.

(3) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص130.

(4) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة،2001م، ج2، ص31.

(5) المراديّ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001م، ص481.

(6) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ج1، ص225.

تخريج الإخبار بالمعرفة عن النكرة:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة والنكرة للخبر، وهو مذهب الجمهور، ويجوز العكس في الشعر للضرورة، إلا أنّ ابن مالك جوّز تنكير المبتدأ وتعريف الخبر، فقال: "ولما كان المرفوع هنا مُشبهاً بالفاعل، والمنصوب مُشبهاً بالمفعول جاز أن يُغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل، لكن بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة، فمن ذلك قول حسان رضي الله عنه:

كأنَّ سُلافةً في بيت رأسٍ يكون مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ

فجعل (مزاجها) وهو معرفة خبر كان ، و(عسل) اسمها وهي نكرة"(1).

فأخبر بالمعرفة عن النكرة بعيدًا عن الضرورة الشعرية ما دامت الفائدة اللغويّة التواصلية متحققة في المسألة، لكنَّه لم يمثّل على هذا الجواز؛ فيكون كلامه محمولا على القياس لا على إرادة تفعيل هذا القياس في الاستعمال لأنَّه لم يأتِ بمثال على كلامه، فابن مالك كان مَعنيًّا بإثبات قدرته على الربط بين المسائل بقياس الغائب على الشاهد وإن بقي الغائب غائبا.

تخريج المبتدأ بعد (لولا) وخبره:

مسألة إعراب الاسم بعد (لولا) مسألة خلافيّة اختار فيها ابن مالك رأي البصريين والجمهور(2)، وردّ تخريج الفرّاء بأنّ (لولا) عاملة في الاسم المرفوع بعدها لفقدان الاختصاص بالدخول كما هو معمولٌ به في تصوّر الجمهور، وردّ تخريج الرفع على تقدير فعل محذوف مضمر يصبح فيه المرفوع فاعلًا لفعل محذوف بأنه قياسٌ على ما ليس له نظيرٌ، فقال:" والقولان مردودان، لأنهما يستلزمان ما لا نظير له"(3).

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل ج1، ص356. ينظر: ديوان حسان بن ثابت، ص72.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص129.
الجرجانيّ، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، 1982م، ج1، ص21، 298.
ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: أحمد السيّد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ج1، ص185.
ابن هشام، مغني اللبيب ج1، ص288. أبو حيان الأندلسيّ، ارتشاف الضرب ج3، ص1904.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل ج1، ص283.

وهذا القياس صحيح في النتيجة والمآل، لأن ابن مالك في مسألة نصب الاسم بعد (ما) في الاستثناء المنفيّ رضي القياس على ما رفضه من الاستعمال وارتضاه في التخريج، لكنه في هذه المسألة يرفض التخريج الإعرابيّ للكوفيين لعدم النظير، وهذا يعني أنّ ابن مالك يوظّف القياس لتخريج ما يرتضيه، ولمنع تخريجه ما لا يرتضيه في سبيل إخراجه على نحوٍ مرْضِيٍّ عنه في العربيّة.

وقد تحدّث أبو البركات الأنباري في الإنصاف عن هذه المسألة الخلافية، وأخذ برأي أهل الكوفة، وردّ رأي أهل البصرة المذكور آنفاً، مُنطلقاً من مبدأ أن (لولا) هي في الأصل (لو لم) ثمَّ حذفوا (لم) تخفيفاً، وزادوا عليها (لا) فصارت بمنزلة حرفٍ واحد(1).

وما ذهب إليه أبو البركات الأنباري غيرُ دقيق؛ لأنّ رأيه يحتاج إلى سندٍ تاريخيّ في مرور مرحلة من تاريخ العربية باستعمال (لو لم) استعمالَ (لولا)، وهو لم يُبرِزهُ في عمله؛ لأنَّ الأصل التاريخيّ متعذَّر الحصول عليه إلا عند معرفة اللغات السامية، أمّا ما يوجد في العربية من بقايا الساميات فهو من الآثار على وفق المألوف عند العرب

والأصل دخول (لولا) على جملة اسمية، إلا أنها تدخل على جملة فعلية مضارعة وماضية، فإن دخلت على فعل مضارعٍ تحولت من حرف امتناع إلى حرف تحضيض وعرضٍ. ولم يتطرق ابن مالك إلى قضية المعاني؛ بل كان كل اهتمامه يدور حول تخريج المسألة.

ومثال دخولها على جملة فعلية مضارعة قوله: "وإذا ثبت أنّ الابتداء به أولى (أي الفعل المضارع بعد لولا)، وأنّ موضعه لا يصلح للفعل، وجب التحَيُّل في تخريج ما وقع بخلاف ذلك، كقول الشاعر:

ولولا يحسبون الحلمَ جهلاً لما عَدِمَ المُسيئون احتمالِي

---

(1) ينظر: الأنباري، أبو البركات، كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الطلائع، القاهرة، 2009م، ج1، ص76-81. المسألة رقم (10).

أراد: ولولا أن يحسبوا، فحذف أن، ورفع الفعل، والموضع موضع المبتدأ"(1).

فابن مالك قام بتخريج البيت بشكل مباشر على أنّ الفعل المضارع والفاعل في محل رفع على الابتداء، مع أنّ (أنْ) معدومة الظهور بسبب عدم النصب، على تقدير (ولولا احتسابهم، أو حسبانهم الحلم جهلا ....)، والخبر محذوفٌ وجوبًا تقديره موجودٌ؛ على أنَّ (لولا) غير مختصة، فليس بلازم أن يأتي وراءها المبتدأ على الدوام.

ويرى ابن مالك أنّ بعض النحاة قد توهّموا في (لولا) التي تدخل على جملة فعلية فعلها ماضٍ، فيُتَوهَّم أنها (لولا) الامتناعية، وليست هي نفسها، واستشهد ابن مالك على ذلك ببيت الجموح الظفريّ:

لا درّ درّك إني قد رَمَيْتُهُمْ لولا حُدِدْتُ ولا عُذرَي لمحدودِ

حيث يرى أنّ (لولا) هنا هي (لو) الداخلة على (لا)، وليست هي (لولا) الامتناعية(2).

وحقيقة الأمر أنها لا تحتاج إلى تفسير وتخريج؛ بل خرجت إلى معنى التوبيخ فقط.

وقد تطرق ابن مالك لمسألة خبر المبتدأ بعد (لولا)، وكان له فيها ثلاثة آراء(3):

أولًا: وجوب حذف الخبر إذا أُخبِر عن المبتدأ بكونٍ مطلق غير مقيد، مثال ذلك: لولا زيدٌ لأكْرَمْتُ عَمْرًا، أي (لولا زيدٌ موجودٌ ....)، فصحّ الحذف لتعيّن المحذوف.

ثانيًا: وجوب ذكر الخبر إذا أُخبِر عن المبتدأ بكونٍ مُقيَّدٍ لا دليل عليه لا يُدرَك معناه عند حذفه، ومثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (لولا قومُكِ حديثٌ عهدُهُم بِكُفْرٍ لأسَّسْتُ البيْتَ على قواعد إبراهيم) فلو حُذِف الخبر لفُهِمَ المعنى بشكلٍ مُخالفٍ لمُراده.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص284. والبيت مجهول النسب.

(2) المصدر السابق، ج1، ص284. خزانة الأدب، ج1، ص462.

(3) ينظر: المصدر السابق،ج1، ص276.

ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: عبد الله ناصر، ط1، دار الكمال المتّحدة ، دمشق، 2011م، ص 109.

ثالثًا: جواز إثبات الخبر وحذفه إذا أُخبِر عن المبتدأ بكونٍ مُقيَّدٍ مدلول عليه يُدرك معناه عند حذفه، ومن ذلك قول المعري في وصف سيفٍ:

يُذيبُ الرُّعْبُ منه كلَّ عَضْبٍ فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا

فالخبر الجملة الفعليّة "يمسكه" وهي ليست كونًا عامًا، بل معناها على شيء آخر؛ لهذا أثبتها المعرّي في كلامه، فهي عند الحذف، تحلّ محلّها في التقدير كلمة "موجود" وهذه الكلمة لا تساوي المراد المقصود بالخبر "يمسكه"؛ لهذا جاز إثباتها لإرادة إسناد معنى الإمساك.

ويمكن أن نقيس عليها جملة من نحو:

لولا زيدٌ مبتسِمٌ لما تحدَّثتُ أمامَه.

فالخبر "مبتسِم" يدلّ على معنى مغاير تمام المغايرة لمعنى الكون والوجود لو كان محذوفا؛ لأنَّ أساس الجملة في إسناد معناها يتجاوز الإقرار بوجود المبتدأ المتحدَّث عنه "زيد" إلى الإقرار بحالة خاصّة تقيّد الإسناد بمعنى لاحق بالوجود وهو الابتسام، فلا يبتسم وهو غير موجود.

تخريج السداد عن خبر المبتدأ:

بما أنَّ خبر المبتدأ من المرفوعات فإنَّ ما يسدّ عنه إنَّما يسدُّ عن حُكمه الإعرابيّ بالرفع، سواء أكان السداد بمرفوع أم بمنصوب، ولعلّ أشهر مسائل السداد عن خبر المبتدأ المرفوع مسألة السداد بالحال، أو ما يُعرَف بـ "ضربي زيداً قائماً" وهي من المسائل "طويلة الذيول، كثيرة الخلاف، أفردها السيوطيّ بتأليف مستقلٍ(1)" في كتابه الأشباه والنظائر(2).

---

(1) الملخ، حسن، تقنيات الإعراب، ص19.

(2) السيوطيّ، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 2003م، ج8، ص 281.

وقد اختلف النحاة في تخريج هذه المسألة وتوجيهها على أكثر من رأيّ:

الرأي الأول: ذهب أصحابه إلى القول بأنّ الخبر محذوف تقديره (إذا كان قائماً، أو إذ كان قائماً)، وهو رأي جُلِّ أهل النحو ومشاهير البصريين(1)، فالبصريون يرون" (قائماً) حال من معمول المصدر معنًى لا لفظاً، والعامل في الحال محذوفٌ، أي ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً"(2).

"وهذا القول وإنْ كان يدلُّ على الاتفاق على أنّ الحال تسدّ مسدّ الخبر إلا أنه في التأويل النحويّ مدخولٌ عليه من الجهات الآتية:

الجهة الأولى: عدم وجود مسوّغ لحذف الخبر المُفترض؛ لأنّ الكلام تامٌّ من غير حاجةٍ إلى تقدير خبرٍ محذوفٍ، ولا سيّما أنّ تعليق الكلام على الحصول من صناعة المنطق لأنّ إسناد الخبر للمبتدأ إسناد حصولٍ وتقييدٍ، فلا تُقَدَّرُ ألفاظ الحصول والوجود والكون إلا عند انتفاء الأخبار، والحال بطبيعته يدل على الإخبار مثل الإخبار عن ترتيل القرآن بقولنا: (سماعي القرآن مرتلاً)، فالحال في حكم المسند إلى المسند إليه (المبتدأ) فلا حذف.

الجهة الثانية: القول بتقدير خبر محذوف قاد إلى تقدير (كان) محذوفة مع فاعلها على التمام، أو اسمها على النقصان، وهذا إجحافٌ في التقدير لا ضرورة تُلجِيء إليه.

الجهة الثالثة: جَعْل كان المحذوفة تامَّةً هروبٌ من وصفها بالنقصان لئلا يصبح الحال خبراً لها"(3).

---

(1) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، 241–242. ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص186–188. أبو حيان الأندلسيّ، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار و يس أبو الهيجاء، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2015م، ج1، ص 197. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج1، ص 273. السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص 46.

(2) الأستراباذيّ، شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص 273.

(3) الملخ، حسن، تقنيات الإعراب، ص21–22.

وقد أقرّ ابن مالك بصحة هذا الوجه لأنَّه ينسجم مع شخصيّته في إظهار البراعة في التخريج الإعرابيّ إلا أنه لم يأخذْ به وفضّل وجهاً آخرَ عليه وذلك بسبب حذف أكثر من عنصرٍ "فضَعُفَتْ الدلالة لبعد الأصل، وكثرة الوسائط"(1)، وهو الأمر الذي لم يُطبقه ابن مالك في تخريجاته كلّها.

الرأي الثاني: وهو رأي الأخفش على وجه الخصوص(2)، ومفاده أنّ المحذوف هو المصدر (ضَرْبُهُ) وتقدير الكلام (ضربي زيداً ضَرْبُهُ قائماً) وهو خبر مصدر مضاف إلى صاحب الحال، واختاره ابن مالك لما فيه من قلة الحذف(3)، وقد ضُعِّفَ هذا الرأي" لأنه لم يُقدِّر زيادة على ما أفاده الأول"(4).

الرأي الثالث: "أنّ الخبر محذوف وجوبا تقديره (حاصل)، فيكون المبتدأ عاملًا في الحال، وهذا القول مردودٌ لتحقق الإسناد بالحال لا بالحصول، وقد نُسِبَ هذا القول للكوفيين(5)، وهو كلام غير دقيق كما سيظهر في القول الرابع"(6).

الرأي الرابع:" أنّ الحال هي نفسها الخبر، وهو قول الكسائي وهشام والفراء من الكوفيين وابن كيسان من البغداديين، واختاره الأعلم من الأندلسيين، وبه قال ابن بابَشاذ في أحد قوليه، (وتابعهم من المحدثين حسن الملخ)، وقد ذهب الكوفيون إلى أنّ عامل النصب الخلاف في حين اختاره ابن درستويه والأعلم وابن بابشاذ أن يكونَ المبتدأ عاملًا في الحالِ النصبَ على معنى الفعل،

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص280.

(2) ينظر: أبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضرب، ج3، ص1093. الأندلسيّ، أبو حيّان، منهج السالك في الكلام، ج1، ص 197–198. الأستراباذيّ، شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص273. السيوطيّ، همع الهوامع، ج2ص، 44–47.

(3) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص280.

(4) السيوطيّ، همع الهوامع، ج2، ص47.

(5) ينظر: أبو حيان الأندلسيّ، ارتشاف الضرب، ج3، ص1093. الأستراباذيّ، شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص273. السيوطيّ، همع الهوامع، ج2، ص46.

(6) الملخ، حسن، تقنيات الإعراب، ص22.

فيكون قولنا: (ضربي زيداً قائماً) معادلاً لقولنا: (ضربت زيداً قائماً). فالحال في الجملة الأولى هي الخبر في الأصل، وهي معمولة لمعنى الفعل الذي هو في حالة صحة استبدال مع المبتدأ عملاً بنظرية إعراب المصادر والمشتقات العاملة عمل أفعالها، وهو قول منسجم مع نواميس صناعة الإعراب وتحقيق القول في العوامل"(1).

"وعلى هديٍ من هذا القول تكون الحال السادة مسدّ الخبر تحويلًا في اتجاهين:

الاتجاه الأول: تحول مُقتضى الحال من فعل إلى مبتدأ كما في جملة: (قراءتي الشِّعرَ منشَدًا) فالحال(منشدًا) تحوَّل مقتضيه من الفعل (قرأت) إلى المصدر (قراءة) وهذا التحول اقتضى من الحال أن يسدّ عن الخبر بسبب تحول مقتضي الحال(الفعل) إلى مصدر شاغل لموقع المبتدأ.

أما الاتجاه الثاني: فيتحوّل فيه الخبر المرفوع إلى حالٍ منصوب كما في إجازة الأخفش (زيدٌ قائمًا) فلا حذف، وهو تحويل في العلامة الإعرابية يُقصَد منه كما قال سيبويه "التنبيه والتعريف" من غير حاجة إلى تقدير فعلٍ ناصبٍ للحال (2).

تخريج عمل اسم التفضيل عندما يقع مبتدأ:

هذه المسألة لاحقة بالسداد على وجه عام في بعض تفاصيلها، لكنَّها ذات خصوصيّة في العامل نفسه، وهو اسم التفضيل، وقد أشار ابن مالك إلى قضية عمل اسم التفضيل بشكل غير صريح في قوله:" نحو: مررت برجلٍ أفضلُ منه أبوه، (أفضل) عنده مبتدأ و(أبوه) خبر، فجعل النكرة مبتدأ والمعرفة خبرًا ... "(3).

فظاهر كلام ابن مالك حول تنكير المبتدأ وتعريف الخبر، إلا أنّ المسألة ترتبط بإعمال اسم التفضيل.

---

(1) الملخ، حسن، تقنيات الإعراب، ص22–23.

(2) المرجع السابق، ص22–23.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص296 . انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص25–26، ص160–161.

وللمسألة ثلاثة تخريجات تبعًا للعلامة الإعرابيّة المرتبطة باسم التفضيل، ففي حالة الرفع يكون التخريج الأول ما ذُكِرَ سابقًا، من أن يكون (أفضل) مبتدأ، و(أبوه) خبرًا. أما التخريج الثاني فيكون (أفضل) خبرًا، و(أبوه) مبتدأ.

أما إذا جاء اسم التفضيل مجرورا مثل قولنا: (مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبُوهُ)، فـ(أفضل) نعت مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف، و(أبوه) فاعل مرفوع لاسم التفضيل (أفضل)، وهو التخريج الثالث.

وحاصل الأمر أنّ ابن مالك يرى أنّ اسم التفضيل إذا وقع مبتدأ لاسمٍ مرفوعٍ بعده، كان هذا المرفوع خبرًا له، ولا يجوز أن يكون فاعلًا لاسمِ التفضيل على السداد في الخبر، ووجهة نظره مبنية على أنّ اسم التفضيل لا يعمل كثيرًا. وكلامه هذا يدل على عدم اعترافه بعمل اسم التفضيل على القياس، وهو أمر مخالِف لشخصية ابن مالك في ميله إلى التفريع في المسائل والأوجه والتعديد في الأعاريب.

التخريج في باب (كان) وأخواتها ومُلحقاتها:

برز تخريج ابن مالك في مسائل (كان) وأخواتها وملحقاتها على النحو الآتي:

تخريج دخول (كان) على مبتدأ خبره جملة طلبيّة:

الأصل في الخبر أن يكون جملة خبريّة أو ما دلّ على الإخبار، إلا أنه يجوز أن يأتي جملة إنشائية، مثل "قول من قال: (وكُوني بالمكارم ذكريني)" (1).

فقد احتجّ ابن مالك بهذا الشاهد على جواز دخول كان على مبتدأ خبره جملة طلبية في الشعر فقط، وقال عنه: " نادرٌ لأنّ الخبر فيه جملة طلبية"(2).

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص336.

(2) المصدر السابق، ج1، ص336.

فقولنا:

زيد حضر

جملة خبريّة، وقولنا:

زيدٌ هل حضرَ؟

جملة إنشائية، فيها مبتدأ "زيد" وبعده وقفة يسيرة، ثم السؤال من جديد كأننا نستأنف جملة جديدة، وهي جملة "هل حضر؟" التي صارت تكملة المبتدأ في موقع الخبر.

وبما أنّه يجوز مجيء الخبر جملة إنشائية، فهل يجوز أن يصبح الخبر الإنشائي خبرا للناسخ؟ فنقول:

كان زيد هل حضر؟

هذا هو الخلاف في المسألة.

فابن مالك يرى أنها بالتصوّر اللغويّ صحيحةٌ، وقاس على الشاهد المذكور في أوّل المسألة، إلا أنها مسألة نادرة في الاستعمال، وهو ما يُسوغُ عدم قبولها عند بعض النحاة لأنّها مستهجنة؛ فاللغة ذوقٌ وجمال، وهذه الجملة من التكلّف إلى درجة البشاعة في الاستعمال لو استعملها شخص ما لكان كلامه مُستهجنًا.

وإذا كان الأصل المقيس عليه فيه لَبْسٌ، فترك الفرع أولى بمعنى عدم موافقة ابن مالك في قياسه استعصامًا بأنَّ الجملة غير طبيعيّة، والتخريج إنّما يكون لما هو جارٍ فاشٍ طبيعيّ من كلام العرب على معهودهم في التصرّف فيه.

تخريج تقديم معمول خبر (كان):

ذهب البصريون إلى عدم جواز الفصل بمعمول خبر كان بينهما وبين اسمها والخبر متأخر(1)، وأشهر الأمثلة على ذلك: (كان طعامَكَ زيدٌ يأكلُ أو آكلًا)، والأصل: كان زيدٌ يأكل طعامَكَ.

---

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص367، ينظر البيتين بالترتيب: ديوان الفرزدق، ص162، خزانة الأدب، ج9، ص269–270.

أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز ذلك، واحتجوا ببيت للفرزدق يهجو به جريرًا وقومَه:

قنافيذُ هدَّاجونَ حول بيوتهم بما كان إياهم عطيَّةُ عوَّدا

ومثله قول الآخر:

فأصبحوا والنَّوى عالي مُعَرّسِهِم وليسّ كلَّ النوى يلقى المساكينُ

وقد أجاب ابن مالك وغيره من النحاة بجعل اسم كان ضمير الشأن المستتر و(عطية) مبتدأ، و(عوّدا) خبر، والجملة الاسمية خبر لكان. أي أنّه يجوز قياسًا، إلا أنّه أسلوب ممجوج في الاستعمال الجماليّ للغة.

ويجوز جعل كان زائدة عند ابن مالك وغيره في البيت الأول، ويجوز جعل (ما) بمعنى الذي، واسم كان ضميراً مستتراً يعود على (ما)، و(عطية) مبتدأ خبره(عوّدا)، وهو ذو مفعولين: (إياهم) و(ها) عائدة على (ما) فحذفت وهي مقدرة(1).

"ولا يختص هذا الفصل بكان وأخواتها، بل لا يلي عاملاً ما نَصَبَهُ غيره أو رَفَعَهُ"(2)، وقد أفاض السيوطي في ذكر الأمثلة الموافقة والمخالفة لكلا المذهبين البصري والكوفي(3).

تخريج دخول (ليس) على فعلٍ ماضٍ:

يرى ابن مالك أنّ (صار) مساوية لـ (ليس) وأخواتها في عدم الدخول على مبتدأ خبره فعل ماضٍ، إلا أنه جوّز دخول (ليس) على مبتدأ خبره فعل ماضٍ، واستدلَّ على ذلك بحديث النبي- صلى الله عليه وسلم-: (أليس قد صليت معنا؟) ، وقول سيبويه عن بعض العرب (ليس خَلَقَ الله أشعر منه، وليس قالَها زيد) .(4)

---

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، 367. وينظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ج2، ص92.

(2) أبو حيان الأندلسيّ، ارتشاف الضرب، ج3، ص1173.

(3) ينظر: السيوطيّ، الأشباه والنظائر، ج3، ص118–120.

(4) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص344.

وخرّج ابن مالك المسألة بتقدير ضمير الشأن (هو) بعد ليس ليكون اسمًا لها، وخبرها الجملة الفعلية، وهو كما يرى السيوطيّ شرطُ ابن مالك لدخولها على الجملة الفعلية(1)، وردّ أبو حيان شرطه بقوله: "وليس بصحيح"(2).

والذي يُطمأنُّ إليه هو أنّ (ليس) في هذه العبارات وأمثالها حرف نفي تَبِعَها فعل ماضٍ، ودليل ذلك أنّه جامد، والجامد أقرب ما يكون إلى الحرفيّة من غير الحاجة إلى التقدير الذي قدّره ابن مالك وغيره من النحاة في إصرارهم على أنَّ (ليس) لا تكون إلا فعلًا، مع أنَّ النحو العربي فيه كلمات مترددة بين الحرف والفعل مثل (خلا وعدا وحاشا) فيمكن القياس عليها. ولهذا فتخريج ابن مالك فيه تكلّف واضح، فعدم التقدير أولى لعدم وجود المسوّغ، ولهذا فالحرفيّة تقلل التكلّف في التخريج.

تخريج تقديم خبر (ليس) عليها:

ذهب ابن مالك إلى تأييد رأيّ الكوفيين بالقول في عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها، إلا أنّ البصريين أجازوا تقديم خبرها(3)؛ واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ألا يومَ يأتيهم ليسَ مصروفاً عنهم﴾(4)، بأنّ (يوم) المتقدمة على (ليس) معمولٌ لـ(مصروفاً) .

وقد وجّه ابن مالك هذه الآية على ثلاثة أوجه(5) :

الوجه الأول: أنّ المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، أي أنّه لا يلزم من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر، وهو رأي البصريين. وبما أنّه يجوز تقديم خبر المعمول؛ فالأولى جواز تقديم الخبر.

الوجه الثاني: أن يجعل (يوم) منصوبًا بفعلٍ مضمر تقديره: يعرفون يوم يأتيهم أو يلازمهم يوم يأتيهم، و(ليس مصروفاً) جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة.

---

(1) ينظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ج2، ص73.

(2) الأندلسيّ، أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ج3، ص1167.

(3) ينظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص147.

(4) سورة هود، آية: 8.

(5) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص354.

الوجه الثالث: أن يكون (يوم) مبتدأ بُني لإضافته إلى الجملة، ومثال ذلك قراءة نافع والأعرج في قوله تعالى: ﴿هذا يومَ ينفعُ الصادقين صدقهم﴾(1).

فـ(يوم) في موضع رفع بُني على الفتح لإضافته للفعل. وقد خرّج ابن مالك المسألة بموافقته للنحاة(2).

تخريج مجيء (بات) بمعنى (صار):

"زعم الزمخشريّ بأنّ بات قد تستعمل بمعنى صار"(3)، وذهب ابن مالك إلى القول بعدم صحة مذهب الزمخشريّ من جواز استعمال بات بمعنى صار(4) وذلك لعدم وجود شواهد تؤيد ما ذهب إليه الزمخشريّ. وأيد بعض المتأخرين الزمخشريَّ واستدلوا على ذلك بقول النبي- صلى الله عليه وسلم- (فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده)، وردّ ابن مالك عليهم بقوله: "ولا حاجة إلى ذلك لإمكان حمل (بات) على المعنى المُجمع عليه، وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلًا"(5) بأن تكون (بات) تامة بمعنى المبيت والنوم، وأيده في ذلك السيوطيّ(6).

---

(1) سورة المائدة ، 119.

(2) ينظر: الفارسيّ، أبو عليّ، المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1987م، ص281. ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص387. الأستراباذيّ، شرح كافية ابن الحاجب، ج5، ص214.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل ج1، ص346.

(4) ينظر: المصدر السابق نفسه.

ينظر: الزمخشريّ، المفصل في علم العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط1، دار عمار، الأردن، 2004م، ص267.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص346، ينظر: صحيح مسلم، كتاب الطهارة 278.

(6) السيوطيّ، همع الهوامع، ج2، ص76.

ولم يتوسَّع النحاة في هذه المسألة، وإنما اكتفى بعضهم بذكرها فقط(1)، ولم أجد شواهد تؤيد ما ذكره الزمخشريّ؛ وعلى ذلك أميل إلى رأي ابن مالك؛ لأنَّ الأصل في الأفعال التمام، وأما النقصان فأمرٌ خاصٌّ ببعض الأفعال، وهذا يعني أنَّ ما يصحّ حمله على التمام من أخوات كان بلا تأويل ولا تكلّف لا خطأ فيه.

تخريج زيادة (كان) وأخواتها:

تختص كان بجواز مجيئها زائدةً حسب شروطٍ حددها النحاة، منها أن تكون بلفظ الماضي، وأن تتوسط بين مسندٍ ومسندٍ إليه. إلا أنّ بعض النحاة ومنهم الفراء أجازوا زيادتها آخرًا مثل: (زيدٌ قائمٌ كان)، قياسًا على إلغاء ظنّ آخرًا. وقد ردّه ابنُ مالك لعدم استعماله وسماعه عن العرب ولأن الزيادة خلاف الأصل فلا تباح(2).

وكذا جوّز الفراء زيادة كان بلفظ المضارع، واستدلّ على ذلك بقول أم عقيل بنت أبي طالب:

أنت تكونُ ماجدٌ ونبيلُ إذا تَهُبُّ شمأل بليلِ

وحكم عليه ابن مالكٍ بالشذوذ لعدم استعماله وسماعه عن العرب(3).

---

(1) ينظر: الأندلسيّ، أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ج3، ص1156 . الأستراباذيّ، شرح كافية ابن الحاجب، ج5، ص206.

(2) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص361–362. السيوطيّ، همع الهوامع، ج2، ص99.

(3) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص361–362.

وقد جاء في كتاب الدرر اللوامع حول البيت السابق ما نصه:" استشهد به على زيادة كان بلفظ المضارع عند الفراء: قال العينيّ: الاستشهاد فيه في قوله: (تكون) فإنها زائدة، والثابت زيادة (كان) لأنها مبنية لشبه الحرف بخلاف المضارع فإنه معرب لشبه الأسماء، والأسماء لا تزاد إلا شذوذًا، وقد استدلوا بزيادة (تكون) من بيت حسان السابق برفع (مزاج)، وهذا شاذّ على خلاف الأصل. وخرَّجه بعض المتأخرين على أن اسم (تكون) ضمير المخاطب المستتر فيها وخبرها محذوف، و(ماجد) خبر أنت، والتقدير: أنت ماجدٌ نبيلٌ تكونه أو تكون ذاك، والجملة اعتراضية بين المبتدأ والخبر"(1). وأيده في ذلك الشيخ محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه لكتاب شرح ابن عقيل على الألفيّة(2).

وقد أخالِفُ ابن مالك، فأميل مع القائلين بأنّها تُزادُ في الاستعمال اللغوي، بل تبدو زيادتها مسألة قياسيّة. وجوّز الكوفيون زيادة أصبح وأمسى في قول بعض العرب: (ما أصبح أبردَها)، و(ما أمسى أدفأها).

وأيدهم في ذلك أبو عليّ في قول الشاعر:

أعاذِل قولي ما هوِيتِ فأوِّبي كثيراً أرى أمسى لدَيْك ذُنُوبي

ولم أجد شواهد تؤيد ما ذهب إليه الكوفيون والفراء وأبو علي في الاستعمال، مع أنّ القياس لا يمنع ذلك.

وردّ ابن مالك هذا الرأي بشذوذ الاستعمال(3).

---

(1) الشنقيطيّ، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،1999م، ج1، ص132.

(2) ينظر: ابن عقيل، شرح الألفية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الطلائع، القاهرة، 2009م ج1، ص233.

(3) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص362. السيوطيّ، همع الهوامع، ج2، ص100.

تخريج عمل (غدا وراح وونى ورامَ) عمل (كان):

ذهب ابن مالك إلى أنّ (غدا) و(راح) ليسا من أخوات كان، وإنما هما فعلان جاء بعدَهما مرفوعٌ، والمنصوب حال؛ لأنه جاء نكرة(1). وكلام ابن مالك فيه خلاف بين النحاة، فمنهم من أيّد ابن مالك كأبي حيان الأندلسيّ والشاطبيّ والسيوطيّ(2). ومنهم من أجاز الوجهين كابن عصفور والرضيّ الأستراباذيّ(3)، إلا أنّ ابن عصفور أجاز الاستعمال قياسًا على كان وأخواتها دون ذكر شواهد، وأشار إلى حاجة السماع عن العرب.

ومنهم من ذهب إلى إلحاقهما بكان وأخواتها، كابن يعيش وأبي حيان الأندلسي(4). والملاحظ أن أبا حيان كان متردداً في رأيه؛ ففي "ارتشاف الضَرَب" رفض إجراءهما مجرى كان وأخواتها(5)، أما في "منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك" فقد ذهب إلى أنّ "المشهور إلحاق (غدا وراح) بها ... وحاصل هذا كله أنّ كلّ فعل رفع اسمًا مفتقرًا إلى ثانٍ منصوبٍ افتقار المبتدأ لخبره، وجاز تعريف ذلك المنصوب وتنكيره، فذلك الفعل من هذا الباب"(6).

والذي أراه هو أنّ الحكم على الكلمة من أنّها من أخوات كان لا يكون في نفسها، وإنما في جملتها، فإن صحَّ حذف كان وأخواتها، أو المشتبه أنّه من أخوات كان، ثم صيرورة الجملة بعد ذلك إلى المبتدأ والخبر، فقد كانت من النواسخ، فإن لم يصح فإنها ليست من النواسخ.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، 1/ 348.

(2) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص1165. الشاطبيّ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، بتحقيق مجموعة من المحققين، ط1، معهد البحوث العلميّة، جامعة أم القرى، 2007م، ج2، ص149. السيوطيّ، همع الهوامع ج2، ص71.

(3) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص1165–1166. ابن عصفور، شرح الجمل، تحقيق: فوّز الشعّار، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،1998م، ج1، ص414–417. الأستراباذيّ، شرح كافية ابن الحاجب، ج5، ص198.

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص355. أبو حيان الأندلسيّ، منهج السالك في الكلام، ج1، ص206–207.

(5) ينظر: الأندلسيّ، أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ج3، ص1165.

(6) الأندلسيّ، أبو حيّان، منهج السالك في الكلام، ج1، ص206–207.

فمثلا لو حذفنا (كان) من جملة:

كان الجوُّ ماطرا.

لنتج لدينا قول جديد صحيح:

الجوُّ ماطرٌ.

جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر.

كذلك لو حذفنا كلمة (راح) من جملة:

راح زيدٌ إلى الجامعة.

لنتج لدينا

زيدٌ إلى الجامعة.

وهذه الجملة بعد الحذف غير مكتملة الأركان.

كذلك لو حذفنا (رام) من جملة:

رامَ الرجلُ عِلمًا.

لتولّدت لدينا جملة:

الرجل علمٌ.

وهي جملة اسميّة مكونة من المبتدأ والخبر لكنَّها غير مستساغة لأنَّ (رام) يُفهَم منها في الجملة معنى القصد والهدف لا مجرّد الدلالة الزمنيّة على التحوّل أو الصيرورة.

فاختلاف النتائج في الأمثلة الماضية دليل على أنّ الحكم يكون في كلّ جملة على حدّة بضابط التجرّد من الفعل وليس على الإطلاق.

وما ذهب إليه ابن مالك من رفض الإتباع بـ(أخوات كان) مردُّه قلة الاستعمال وعدم وجود شواهد مسموعة عن العرب تؤيد إلحاقهما بـ(كان)، إضافة إلى فقدان شرط الاطراد؛ لأنَّ الظاهرة النحوية إذا فاتها الاطراد دخلها الاضطراب.

وقال ابن مالك عن (ونى ورام): "غريبتان ولا يكاد النحويّون يعرفونهما، إلا من عني باستقراء الغريب"(1)، وما قيل في (غدا و راح)، يقال في (ونى و رام).

تخريج أوجه دخول (ما) الحجازيّة على الجملة الاسميّة:

من شروط إعمال (ما) عمل (ليس)، بقاء الترتيب الأصلي المعلوم بتقديم الاسم على الخبر إلا أنّ من العرب من ينصب خبرها متوسطًا بينها وبين اسمها، واستدلوا على ذلك ببيت الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد اللهُ نِعْمَتَهُم إذْ هم قريشٌ وإذْ ما مثلَهُم بَشَرُ

قال سيبويه: "وهذا لا يكاد يُعرف"(2)، وكذلك أبو عليّ الفارسيّ قال:" وليس ذلك بالكثير والأجود الرفعُ"(3).

والجمهور أوّلوا (مثلهم) على أنّها حال لخبر محذوف، والخبر هو العامل في الحال(4). وقد أفرد السيوطيّ بابًا خاصًا لبيت الفرزدق سماهُ " تنبيه على تخريج بيت الفرزدق"(5)، ذكر فيه رأي ابن عصفور ومفادهُ أنَّ (مثلهم) مرفوع إلا أنّه بُنِيَ على الفتح لإضافته إلى مبنيّ (أي الضمير اللاحق)، والذي ذهب إليه ابن مالك هو "أنّ الحال فضلة، فحق الكلام أن يتم بدونها، ومعلومٌ أن الكلام هنا لا يتم بدون (مثلهم)، فلا يكون حالًا، وإذا انتفت الحالية تعيّنت الخبرية"(6).

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص333-334.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص60.

(3) الشاطبيّ، المقاصد الشافية، ج2، ص222.

(4) ينظر: الأستراباذيّ، شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص250. السيوطيّ، همع الهوامع، ج2، ص113.

(5) السيوطيّ، الأشباه والنظائر، ج2، ص209. ينظر: ديوان الفرزدق، ص167.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص373.

أمر آخر ذكره ابن مالك وهو إجماع الحجازيين والتميميّين على صواب قول الفرزدق وعدم تخطئته واستشهاد النحاة ببيته، فهو حجّة في اللغة.

فالراجح جواز تقديم الخبر وتأخيره، وأن (مثلهم) خبر (ما) بناءً على ما استدلّ به ابن مالك، وبيت الفرزدق قياسٌ متَّبَعٌ، وليس إجازة للضرورة، لكنَّ الإصرار على عدم جواز التقديم من أجل المحافظة على انحطاط الفرع وهو (ما) الحجازية عن الأصل وهو (ليس).

ومن مسائل (ما) في التخريجات أنَّها تعمل عمل (ليس) بشروط منها أن يكون خبرها غير منتقض بدخول (إلا)، لكنَّ العربية أثبتت استعمالا يُخالف هذه القاعدة، برز عند تخريج ابن مالك له أنَّه لم يكن دائما يتعمّد التخريجات الصعبة، بل في بعض تخريجاته يُسر وتوسّع وسهولة واحترام كبير لكلام العرب(1)، فقد ذهب يونس والشلوبين(2) إلى جواز إعمال (ما) في الخبر الموجب بـ(إلا)، واستشهد على ذلك بعضُ النحويين بقول الشاعر:

وما الدهرُ إلا مَنْجَنُوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا مُعَذَّبا(3)

وأجاز الفراء النصب إن كان وضعاً(4)، وقد خرّج يونس (منجنونا) على "أنه منصوب نصب المصدر الذي يُستَغنى به من خبر المبتدأ المقصور حصره ... ثم حُذِف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه"(5). وأيّده بذلك ابن الحاجب والسيوطي(6)، أما الشاطبيّ فذهب إلى أنه" شاذٌّ يُحْفظُ ولا يُقاس عليه" (7).

---

(1) الأندلسيّ، أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ج3، ص1199.

(2) ينظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ج2، ص110.

(3) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص373–374 .الأستراباذيّ، شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص249 . الشاطبيّ، المقاصد الشافية، ج2، ص221، والبيت مجهول النسب.

(4) ينظر: الأندلسيّ، أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ج3، ص1199 ، منهج السالك في الكلام، ج1، ص238.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص274.

(6) الأستراباذيّ، شرح كافية ابن الحاجب،ج2، ص249. السيوطيّ، همع الهوامع، ج2، ص111.

(7) الشاطبيّ، المقاصد الشافية، ج2، ص221.

ورأى ابن مالك أنه" تكلفٌ لا حاجة إليه، فالأولى أن يجعل (منجنونا) و(معذبا) خبرين لـ (ما) الحجازية منصوبين بها إلحاقًا لها بـ (ليس) في نقض النفي"(1).

وقريب من المسألة السابقة ما أثاره الأخفش من تقديم اسم منصوب بعد (ما) بوجود (إلا)؛ إذ ذهب إلى جواز أن يُقال: (ما قائماً إلا زيدٌ)(2)، ومثَّلَه بمنصوبٍ بعد حرف النفي ومرفوع بعد (إلّا)، فخرّجَ ابنُ مالك التركيبَ السابق على إعراب الاسم المرفوع (زيد) بدلًا من اسم (ما) الحجازية العاملة عمل (ليس) المستتر بالحذف، و(قائمًا) خبرها المنصوب. لكن هذا التخريج صناعة نحويّة إعرابيّة، لأنّ من شروط عمل(ما) عمل (ليس) عدم حذف أحد معموليها، وحذف الاسم ليس عليه دليل من السياق، لكنّ ابن مالك قصد أنْ يُخَرِّج التركيب إعرابيًّا لا أن يقيس عليه؛ ذلك أنّه ردَّه بقوله: "مثل هذا لو سُمِع من العرب لكان جديرًا بالردِّ، لأنّ المُراد فيه مجهول؛ لاحتمال أن يكون أصله: (ما أحدٌ قائمًا إلا زيدٌ)، أو أن يكون أصله: (ما كان قائمًا إلا زيدٌ)"(3).

وذهب إلى الحكم بمنعه؛ لأنّه نصّ مصنوعٌ على غير ما شاهدٍ من الاستعمال الحقيقيّ للعربيّة، وفيه إلباسٌ، وإن كان يحتمل تخريجًا غير تخريج ابن مالك بأن يكون من تقديم الخبر على الاسم المرفوع المؤخر لـ(ما) الحجازية على حد الاستثناء المرفوع، فيكون الأصل: (ما زيدٌ قائمًا)، حُصِر الخبر في الاسم فصارت (ما قائمًا إلا زيدٌ)، و(إلا) مُلغاةٌ.

تخريج إعمال (غير) عمل (ما) الحجازية:

توغّل ابن مالك في المسألة السابقة، فحمل عليها بالقياس إعمال المضاف إلى (غير) بجامع معنى النفيّ في (ما) الحجازية السابقة و(غير)، فقال في البيت المنسوب لأبي نواس(4):

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص274.

(2) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص372. أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3 ، ص1198.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص372.

(4) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل،ج1، ص275.

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحزَن

أي أنَّ (غير مأسوفٍ) نظير (ما قائم) .

فـ (غير) مبتدأ والوصف مضاف إليه، وما بعده (على زمنٍ) الجارُّ والمجرور سدَّ مسدّ الخبر؛ لأنهما كالشيء الواحد.

ومثلهُ قول الآخر(1):

غيرُ لاهٍ عِداك فاطّرح اللَّهـ ـوَ ولا تَغْتَرِرْ بعارضِ سِلْم

وعلّق أبو حيان الأندلسيّ على الشاهد الأول بقوله:" وقد أُجرِيَ النفي بـ (غير) مجرى النفي بـ (ما) فتقول: غيرُ قائمٍ أخواك، كما تقول: ما قائمٌ أخواك، فـ(غير) مبتدأ، و(أخواك) مرفوعٌ بـ (قائم) وأغنى عن الخبر المبتدأ، وإذا قام الجارُّ والمجرور مقام المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله أغنى عن الخبر، فتقول: أمغضوبٌ على زيدٍ، وما مغضوبٌ على زيدٍ، و:

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحزَن"(2)

وكان الأستراباذيُّ في شرحه على كافية ابن الحاجب قد اكتفى بذكر الشاهد وتشبيههِ بـ (ما قائمٌ الزيدان) .(3)

ولابن هشام الأنصاريّ رأي من ثلاثة آراءٍ أهمها أنّ "(غير) مبتدأ لا خبر له، أُضيفَ إليه مرفوع يُغني عن الخبر وذلك لأنه في معنى النفي، والوصفُ بعده مخفوضٌ لفظاً وهو في قوة المرفوع بالابتداء، وكأنه قيل: ما مأسوفٌ على زمنٍ ينقضي مصاحباً للهمِّ والحزن، فهو نظير (ما مضروبٌ الزيدان). والنائب عن الفاعل الظرف، قاله ابن الشجريّ وتبعه ابن مالكٍ"(4).

---

(1) المصدر السابق، ج1، ص275، والبيت مجهول النسب.

(2) الأندلسيّ، أبو حيّان، ارتشاف الضرب،ج3، ص1084.

(3) ينظر: الأستراباذيّ، شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص220.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب،ج1، ص178.

ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1999م، ج2، ص47.

واكتفى السيوطي بقوله: "فـ(غير) في البيتين مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين؛ لأنه محمولٌ على(ما)، كأنه قيل: ما يُؤسَفُ على زمنٍ، كما في قولهم ما قائمٌ أخواك"(1).

وتخريج ابن مالك ومن وافقه قائم على إعمال المضاف إلى (غير) ونحوها، وليس في العربية ما يمنع قبول هذا الإعمال؛ لأنّ من شروطه أن يُسبَق العامل من المصادر والمشتقات بنفي ونحوه. وهذا الشرط متحقّق في الشاهد وما يُمكن أنْ يُقاس عليه، ولهذا يمكن تخريج معمول المضاف إلى (غير) على هذه الرؤية، فنقول:

غيرُ غائبٍ زيدٌ

غيرُ مقتولٍ خالدٌ

غيرُ دارسٍ سعيدٌ درسَه

وتُحمل المعمولات المرفوعة على السداد عند الخبر. وهذه المسألة المقيسة على مسألة (ما) الحجازيّة السابقة مسألة استعماليّة لوجود شواهد عليها، فكأن الأخفش بجملته السابقة كان قد مهّد للقياس عليها، وكأن ابن مالك بتخريجه كان يمهّد لتخريج هذه الاستعمالات من إعمال (ما) بعد (غير) في مرفوع أو منصوب أو في الاثنين على السداد.

التخريج في باب (إنَّ) وما لحق بها:

برز التخريج في باب إنَّ وما لحق بها في المسائل الآتية:

تخريج نصب اسم (إنَّ) وخبرها:

تدخل الأحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر المعروفة باسم "إنَّ وأخواتها" على الجملة الاسمية، فتنصب الاسم ويسمى باسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها إلا أن بعض النحاة ذهبوا إلى جواز مجيء خبرها منصوبًا، كالكسائي والفراء وبعض الكوفيين(2)، واستشهد الفراء بقول الشاعر:

---

(1) السيوطيّ، الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص95.

(2) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص9 . الأندلسيّ، أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ج3، ص1242.

لَيْتَ الشَبابَ هوَ الرَجِيعَ على الفَتى والشَيْبُ كانَ هو البَدِيءُ الأولُ

ومن حجج صاحب هذا المذهب قول النبيّ- صلّى الله عليه وسلم-: (إنّ قَعرَ جَهَنّمَ لسَبعينَ خريفا)(1). أما ابن مالك فقد ذهب إلى ردِّ آرائهم وتخريج شواهدهم، فقال: "لا حجة في شيء من ذلك لإمكان ردِّه إلى ما أُجمِعَ على جوازه. أما البيت الأول فيُحمَل على تقدير كان، والأصل: ليت الشباب كان الرجيع، فحذفت كان، وأُبرِزَ الضمير، وبقى النصب بعده دليلا، ومثل هذا من الحذف ليس ببدع، وقد روي عن الكسائي أنه كان يوجه هذا التوجيه في كل موضع نصبٍ"(2). وكذا تخريج الحديث الشريف عنده فيُحمل على أنّ القعر فيه مصدر قَعَرت الشيء إذا بلغت قعره، وهو اسم إنّ، و(لسبعين خريفا) ظرف مخبر به.

والرأيّ الراجح أنها لغة من لغات العرب؛ فقد جاء عند ابن سلام في طبقات الشعراء" أنّها لغة رؤبة وقومه"(3)، وقال البغداديّ في خزانته: "وزعم أبو حنيفة الدينوري (في كتاب النبات) أنّ نصب الجزئين بـ(ليت) لغة بني تميم"(4)، وجاء عند ابن مالك في شرح التسهيل:" وزعم أبو محمد بن السيد أنّ لغة بعض العرب نصب خبر إن وأخواتها"(5)، وجاء عند ابن هشام الأنصاريّ أنّها لغة(6).

وهذا يعني أنّها في حكم الشذوذ من ناحية معياريّة تعليميّة، إلا أنّها مستعملة، وتخريج ابن مالك فيه تقدير عامل لفظي محذوف من غير ضرورة مُلجئة.

---

(1) مسلم، أبو الحسن النيسابوري، صحيح مسلم، اعتنى به: محمد بن عيادي، ط1، مكتبة الصفا القاهرة، 2004م، ج1، ص316–317. حديث رقم (195).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 9–10.

(3) الأندلسيّ، أبو حيّان، ارتشاف الضرب، 3، 1242.

(4) البغداديّ، خزانة الأدب، ج10، ص235.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص10. انظر ترجمة ابن السيد في كتاب "تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب للسيّوطيّ" ص471.

(6) ينظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ج1، ص59.

تخريج حذف اسم (إنَّ):

كان النحاة- ومنهم ابن مالك- قد ذهبوا إلى جواز "حذف الاسم إذا فُهِم معناه"(1)، واستدلوا على ذلك بـ "قول بعضهم: إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ، حكاه سيبويه عن الخليل مُريدًا به: إنه بك زيدٌ مأخوذ، وعليه يُحمل قوله صلى الله عليه وسلم: (إنّ من أشَدِّ الناسِ عذابًا يومَ القيامةِ المُصَوِّرون). هكذا رواه الثقات بالرفع، أي أنّ ضمير الشأن المحذوف هو اسم إنّ. وحمله الكسائيّ على زيادة (من)، وجعل (أشدّ الناس) اسما و(المصورون) خبرا"(2).

وأيّدهم ابن هشام الأنصاريّ، ورَدّ رأي الكسائيّ، فقال: "وتخريج الكسائي الحديثَ على زيادة (مِنْ) في اسم إنَّ يأباه غير الأخفش من البصريين؛ لأنّ الكلام إيجاب، والمجرور معرفة على الأصح، والمعنى أيضًا يأباه؛ لأنّهم ليسوا أشدّ عذابًا من سائر الناس"(3).

والمتتبِّعُ للحديث في كتب الأحاديث جميعها يجدها جاءت بالرواية السابقة، إلا أنّ النّسائي كان قد أشار بشكل سريع من غير تعليقٍ إلى رواية شيخه أحمد بن حرب، فقال: "وقال أحمد: المصوِّرين"(4)، وهذه الرواية مطابقة للقياس في النحو العربيّ.

وحاصل الأمر أن هناك روايتين: رواية الرفع، وهي الشائعة في كتب الأحاديث، ورواية النصب، ولم ترد إلا عند النسائي. ورواية النصب أولى من الرفع؛ لأنها جاءت على القياس ، ولأنّ اسم إنّ لا يأتي ضميراً منفصلًا أو ضمير شأنٍ. والمدقِّق في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم يجد أنها جاءت قياسًا على قواعد النحو إلا ما ندر؛ ومع تعدد الروايات يكون الانسجام أولى بالنبي صلى الله عليه وسلم فهو لا ينطق عن الهوى ولا يجوز عليه الخطأ.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص13.

(2) المصدر السابق، ج2، ص13.

(3) ابن هشام، مغني اللّبيب، ج1، ص59.

(4) النسائي، أحمد بن شعيب، شرح سنن النسائي، ط2، مكتبة المعارف، الرياض، 2008م، ص806. حديث رقم (5364).

والجواب عن رواية الرفع أنّ النحاة قاموا بتوجيه الحديث وتخريجه ليتوافق مع نحو العربية هروبًا من تخطئة لفظ الحديث، أو القول بهفوة أحد الرواة، أو لعلّها لغة للعرب رواها أحد رواة الحديث فشاعت؛ لأنَّ الحديث النبويّ ليس حجة معتمدة عند جمهور النحاة؛ لإمكانيّة روايته بالمعنى من غير التقيّد بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم.

وكيف سار الأمر فإن بنية الحديث شاذّة عن سائر بنى استعمال (إنّ) في اللّغة العربيّة، والشاذّ يُحفظ ولا يُقاس عليه.

وتوغّل ابن مالك في المسألة فذكر قول "سيبويه: إنّ إياك رأيتُ، وإنّ أفضلَهم لقيت، ثم قال: فأفضلهم منتصب بـ(لقيت)، وهو قول الخليل"(1)، وردّ ابنُ مالك رأيه، فقال: "وهو في هذا ضعيف لأنه يُريد إنّه إياك رأيت، فترك الهاء، وهذا تصريح بالجواز دون الضرورة"(2). وقد وافق ابن مالك بذلك رأي الجمهور من النحاة(3).

وتخريج المسألة أنّ الأصل في (إنّ) ألّا تدخل على ضمير منفصل، إلا أنّ النحاة أجازوا ذلك للضرورة، فأصل جملة: إنّ إياك لقيت، إنّه لقيتُ.

فأجرى الضمير المنفصل مجرى المتصل، وهو قياس قوي، ذلك لأننا نقول:

هو يَدرسُ

كان يَدرسُ

إنّهُ يَدرسُ

فصحَّ بذلك القياس والاستعمال.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص14. ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص357.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص14.

(3) ينظر: الأندلسيّ، أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ج3، ص1247.

أما في قوله: "إنّ أفضلهم لقيت"، فالمسألة هنا مسألة اختلاف في العامل الذي نصب(أفضل)، أهو منصوب بـ(إنّ)، أم بالفعل اللاحق (لقيت) على أن يكون (أفضل) مفعولا به مقدما على فعله؟

ولا شـكّ في أنّ الناصب هو (إنّ)؛ لأنّـه لا يُشترط في كل فعلٍ متعـدٍ أن يـقع تأثيـره على مفعوله، مثل قوله تعالى: ﴿فأما من أعطى واتقى﴾(1)، أما (إنّ) فيُشترط فيها أن تنصب الاسم.

تخريج مجيء (إنَّ) بمعنى (نعمْ):

"أنكر بعض العلماء كون (إنّ) بمعنى (نعم)، وزعم أنّ (إنّ) في قوله:

بكَرَ العواذِلُ في الصَّبُو حِ يَلُمْنَنِـي وألـومُهُنَّه

ويَقُلنَ شَيبٌ قد عـــلا ك وقد كبرت فقلت إنّه

مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر، وجعل الهاء اسمها، والخبر محذوفًا"(2).

وقولهم مردود لورود كثير من الشواهد في العربية جاءت فيها (إنّ) بمعنى (نعم)(3)، ومذهب سيبويه والفراء أنّ (إنّ) إذا دخلت على جملة اسمية لم تعمل(4)، "فتعامل بما تعامل (نعمْ) من عدم الاختصاص، وعدم الإعمال، وجواز الوقف عليها"(5). وهو رأي ابن مالك، فـ (إنّ) هنا جاءت حرف جواب وتوكيد بمعنى (نعم).

---

(1) سورة الليل، آية 5.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص32-33، ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات، ص66.

(3) ينظر:المصدر السابق نفسه.

(4) ينظر: الأنصاريّ، ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص46.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص33.

وتخفف (إنّ) هذه، فتدخل على الجملة الاسمية ويبطل اختصاصها بالاسم، ويجوز عند البصريين إعمالها إذا وليها اسم، خلافًا للكوفيين، وعلى ذلك يحملون قوله تعالى: ﴿وإنْ كلًّا لما ليُوَفِّيَنَّهُم ربُّك أعمالهم﴾(1)، في رواية نافع وابن كثير. وإهمالها أكثر. كقوله تعالى: ﴿وإنْ كلٌّ لما جميعٌ لدينا مُحضَرون﴾(2) (3)، وكقوله تعالى: ﴿إنْ هذانِ لساحران﴾(4)، فـ(إنْ) هنا جاءت حرف جواب وتوكيد بمعنى نعم، وهو رأي المبرد(5)، وما بعدها مبتدأ وخبر على لغة القصر.

وإن دخلت على الجملة الفعلية وجب إهمالها؛ فتعامل معاملة الناصبة، ومما يدلّ على ذلك قول ابن مالك: "وأجاز الأخفش أن يُقال: إنْ قعد لأنا، وإنْ كان صالحًا لزيد، وإنْ ضرب زيد لعمرًا، وإنْ ظننت عمرًا لصالحًا، صرح بذلك كلّه في كتاب المسائل، وبقوله أقول، لصحة الشواهد على ذلك نظمًا ونثرًا"(6)، فخرّج ابن مالك المسألة على القياس الصحيح موافقًا بذلك رأي الأخفش بمعاملة (إنْ) المخففة النافية معاملة (إنّ) الناصبة، واللام بمعنى (إلا)، فكأنّ المعنى أصبح: ما قعد إلا أنا.

وهذا التخريج أقوى ما يكون عندما تأتي (إنّ) في آخر الكلام من غير اسمها وخبرها.

تخريج دخول حروف النصب بعضِها على بعضٍ:

"من المبتدآت الواجب تقدم أخبارها (أن) وصلتها، نحو: عندي أنَّك فاضلٌ، وقد تدخل عليها (إنّ) أو إحدى أخواتها فيلزم الفصل بالخبر، نحو: إنَّ عندي أنَّك فاضلٌ، وكأنَّ في نفسي أنّي سائلٌ، وقد تدخل (ليت) بلا فاصل، كقول الشاعر:

---

(1) سورة هود، آية 111.

(2) سورة يس، آية 32.

(3) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص33. ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص46.

(4) سورة طه، آية 63.

(5) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص60.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص37.

فَيا لَيْتَ أنّ الظَّاعنين تلفتوا فيُعْلَمَ ما بي من جوًى وغَرامِ

فسدّت (أنّ) وصلتها مسد جزأي الإسناد بعد (ليت) ... وأجاز الأخفش أن تعامل (لعلّ) معاملة (ليت) في الدخول على (أنّ) بلا فاصل، فيقال: لعلّ أنَّ الله يرحمنا. ورأيه في هذا ضعيف، لأنّ مقتضى الدليل ألّا يُكتفى بـ (أنّ) وصلتها إلا حيث يُكتفى بمصدر صريح، والمصدر الصريح لا يُكتفى به إلا بعد (ليت) فحق ألّا يكتفى بها بعدها، لكن سُمِعَ، فقُبِلَ في هذه المسألة مع مخالفته الأصل، فلا يُزاد عليه دون سماع"(1). ورأي الأخفش شاذّ عند النحاة بدليل قول ابن مالك وأبي حيّان الأندلسيّ(2)، ولأنّ هذه الحروف تعمل في المبتدأ، إلا أنّ ابن مالك قد خرّج رأيه لسماعه عن العرب، ولم يُجِز القياس عليه. ويمكن قياسها على السداد مسدّ مفعولي ظنّ، مثل: علمت أنّ زيدًا قادمٌ، علمت زيدًا قادمًا.

تخريج العطف على اسم (إنَّ) وأخواتها:

ذهب سيبويه إلى القول بالتقديم والتأخير في العطف على اسم إنّ وأخواتها(3)، ومثّلها بقوله تعالى:﴿إنَّ الذينَ آمنوا والذينَ هادوا والصابئونَ والنصارَى مَنْ آمنَ باللهِ واليومِ الآخرِ وعَمِلَ صَالحًا فلا خَوْفٌ عليهم ولا هُم يَحزنون﴾(4) على تقدير "إنّ الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك"(5). "وأجاز السيرافيّ أن يكون خبر (الذين) محذوفًا لدلالة خبر (والصابئون والنصارى) عليه"(6)،

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص39–40. والبيت مجهول النسب.

(2) ينظر: الأندلسيّ، أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1286.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص155. ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص50. الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، 167، مسألة (23).

(4) سورة المائدة، آية 69.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص50.

(6) الشاطبيّ، المقاصد الشافية، ج2، ص373.

ووافقَهُ ابن مالك وخرّج على وجه آخر فقال: "وأسهل من التقديم والتأخير تقدير خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده، كأنه قيل: إنّ الذين آمنوا فرحون، والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون. فإنّ حذْف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته في كلام العرب قبل دخول إنّ، كقول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأيُ مختلف "(1)

على تقدير: نحن بما عندنا راضون.

وضعّف ابنُ مالك رأيَ الكسائيّ والفراء في جواز رفع المعطوف على اسم (إنّ)، فقال: "وأجاز الكسائيّ رفع المعطوف بعد (إنّ) قبل الخبر مطلقا، فيقول: إنّ زيدًا وعمرٌو قائمان، وإنّك وزيدٌ ذاهبان. ووافقه الفراء... وكلا المذهبين ضعيف"(2)، وذلك بسبب قوة الشبه بين كان وأخواتها وإنّ وأخواتها، حيث امتنع بكان أن يكون لجزئيها إعراب في المحل يخالف إعراب اللّفظ وكذلك إنّ وأخواتها، وعلى هذا الرأي ضعّف ابن مالك رأي الكسائيّ والفراء. وزاد ابن مالك على ذلك بأنْ" لا حجة لهما فيما حكى سيبويه عن العرب: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٌ ذاهبان؛ لأنّ الأول يُخرّج على أنّ أصله: إنّهم هم أجمعون ذاهبون، فهم مبتدأ، وأجمعون توكيد، وذاهبون خبر المبتدأ، وهو وخبره خبر إنّ. وأصل الثاني: إنّك أنت وزيد ذاهبان، فأنت مبتدأ، وزيد معطوف، وذاهبان خبر المبتدأ والجملة خبر إنّ، وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع، فالقول به راجحٌ"(3).

وحقيقة الأمر جواز الوجهين: الرفع والنصب ، فتعليل الرفع على أنّ (عمرو) معطوف على المحل وهو المبتدأ، فـ إنّ + اسمها = المبتدأ، أو باعتبار أنّ أصله كان مبتدأ قبل مجيء الناسخ، أما تعليل النصب، فـعلى اعتبار أنّ (عمرو) معطوف على اسم إنّ المنصوب.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص50. والبيت منسوب لقيس بن الخطيم في الكتاب ج1،ص75.

(2) المصدر السابق، ج2، ص51.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص51.

تخريج دخول (إنْ) على (ما) النافية:

جاء في شرح التسهيل عند ابن مالك أنّ الأصل في (إنْ) أن تأتي زائدة بعد (ما) النافية، وتُبطِل عملها، ومثّل على ذلك بقول الشاعر(1):

بني غُدانَةَ ما إنْ أنتم إلا ذَهَبٌ ولا صَريفٌ ولكنْ أنتم الخَزَفُ

إلا أنّه ذكر "أنّ العرب قد استعملت (إنْ) زائدةً بعد (ما) التي بمعنى الذي"(2)، فشبّه (ما) الموصولة بـ(ما) النافية ومثّل عليه بقول الشاعر(3):

يُرَجَّى المَرْءُ ما إنْ لا يراهُ وتُعْرَضُ دونَ أدناهُ الخُطوبُ

وبذلك يكون ابن مالك قد خرّج المسألة بالقياس على الألفاظ وسوغ ذلك لأنّ اللفظ واحدٌ.

وقد تحدث أبو البركات الأنباريّ عن هذه المسألة من ناحية المعنى وليس العمل(4).

التخريج في أبواب الجملة الفعليّة وامتداداتها:

مسائل الجملة الفعلية في العربية أكثر استقرارًا من مسائل الجملة الاسمية ونواسخها مع أنَّها أكثر استعمالا بسبب عدم اختلاف اللهجات فيها، وقد برز تخريج يسير عند ابن مالك في عدة مسائل، وهي:

تخريج تقديم الفاعل على فعله:

الأصل في الفاعل أن يأتي متأخرًا عن عامله من الفعل ونحوه، "وقد يُنْتصر لمجيز ارتفاع الفاعل بعاملٍ متأخرٍ"(5) عند بعض النحاة ومنهم ابن مالك على تأويل.

---

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص370–371. والبيت مجهول النسب.

(2) المصدر السابق ج2، ص370–371.

(3) المصدر السابق، ج2، ص59. والبيت لجابر بن رألان الطائي في مغني اللبيب ج1ص47.

(4) ينظر، الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، 172، مسألة (89).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص109. والبيت مجهول النسب.

فـ" أجاز الأعلم وابن عصفور رفع (وصال) بـ (يدوم) في قول الشاعر:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلتِ الصدودَ وقَلَّما وِصَالٌ على طُول الصُّدودِ يَدومُ

لا بفعلٍ مُضمرٍ ويكون هذا من الضرورات" (1) عند ابن مالك. فقد عدّ أنّ من الضرورة أن يأتي الفاعل مُقدَمًا على فعله العامل فيه، وهو ممتنع لمنع الجمهور والبصريين له؛ لما فيه من التداخل مع موقع المبتدأ.

وللمسألة تخريجان أقوى من تخريج الحمل على الضرورة الشعرية، الأول: أنْ تكون (وصال) مرفوعة بفعلٍ مُضمرٍ يفسره ما بعده على تقدير: وقلّما يدوم وصالٌ يدوم(2). وما يؤيد ذلك أنّ (قلّما) من الألفاظ التي لا يليها إلا الفعل(3).

الثاني: أنْ تكون(وصال) مرفوعة على الابتداء والفعل خبرها، على أنْ تكون(قلّ) حرفٌ أفاد معنى النفي، و(ما) بعدها كافة، وهذا الرأي أرجح الآراء في اعتقادي.

"وأجاز الأخفش رفع الاسم المتقدم بعد (إنْ) بالابتداء وقال في قوله تعالى: ﴿وإنْ أحدٌ منَ المُشْرِكينَ اسْتَجارَكَ﴾(4)، فابتدأ بعد (إنْ)، وأن يكون رفع (أحد) على فعلٍ مضمر أقيس الوجهين"(5) وبذلك قَبِلَ ابن مالك رأي الأخفش، إلا أنّ الأقيس عند ابن مالك هو رفع (أحد) بفعل محذوف على التفسير بما يُعرف بظاهرة الإيلاء بعد (إنْ) الشرطية؛ لأن الشرط لا يكون على الذوات، بل على ما يقع منها من أفعال وأحداث؛ لذلك اشترط النحاة تقدير فعلٍ محذوف لأنّ الشرط يقع عليه. ورأي الأخفش إنما كان لتسهيل تعليم النحو.

---

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص31.

(3) ينظر: الشاطبيّ، المقاصد الشافية، ج2، ص552.

(4) سورة التوبة، الآية 6.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، 109.

تخريج الاستثناء من المعنى المحذوف لفظه:

كان ابن مالك قد ذهب إلى القول بجواز حذف العامل المتروك في الاستثناء، واستدلّ على ذلك بقول الأعشى(1):

تَنُوطُ التَّميمَ وتَأْبَى الغَبوُ قَ من سِنةِ النوْمِ إلَّا نهارًا

فالأعشى هنا "يصف امرأة بالتنعّم وكثرة الراحة، فهي تأبى أن تغتبق، أي تغتذي بالعشيّ لئلا يعوقها عن الاضطجاع للراحة. ثم قال: إلا نهارًا، يريد لا تغتذي الدهر إلا نهارًا. هذا معنى قول الفارسيّ"(2). ثمّ خرّج ابن مالك البيت على "أن يكون أراد: وتأبى الغبوق والصبوح إلا نهارا، فحذف المعطوف (الصبوح) وأبقى المعطوف عليه وهو كثير"(3).

وقاس البيت على قوله تعالى: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكم الحَرَّ﴾(4)، أي الحرّ والبرد.

تخريج النصب والجرّ في لاحق (خلا وعدا وحاشا):

من أدوات الاستثناء (خلا) التي تكون فعلًا في حال سبقتها (ما) المصدرية، وحرفًا في حال لم تسبقها(ما) المصدرية. "وسوَّى المبرّدُ بين خلا وعدا في الفعلية ثم قال: وقد تكون (خلا) حرف خفض فتقول حاشا القومِ خلا زيدٍ مثل سوى زيد"(5)، أما السيرافيّ فقال: "لا خلاف أعلم في جواز الجر بـ(خلا)"(6)، أما ابن مالكٍ فقال: "ومن النصب بها وإن كان هو المشهور قول الراجز:

---

(1) الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمد حسين، مكتبة الآداب، مصر، ص49.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص270.

(3) المصدر السابق نفسه.

(4) سورة النحل، آية 81.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص309.

(6) الشاطبيّ، المقاصد الشافية، ج3، ص408.

يا مَنْ دَحا الأرضَ ومَنْ طَحاها أنْزِلْ بهم صاعقةً أراها

تحرّق الأحشاءَ من لظاها عَدَا سُلَيْمَى وعَدَا أباها

"ومن الجرّ بـ(خلا) قول الشاعر:

خلا اللهِ لا أرجو سواكَ وإنّما أعُدُّ عيالِي شُعْبَةً من عيالكا

هكذا رواه من يوثَقُ بعربيته خلا الله، بالجر"(1). وبذلك يكون ابن مالك قد أيّدهم تسليمًا بالنصّ، وإجازة منه لرأي المبرّد بجواز الوجهين استعمالا وإعرابًا على الجر بالجر بحرف الجر (خلا وعدا وحاشا)، وعلى النص بالمفعول به على أن يبقى الفاعل مستترًا على الوجوب.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص310. والبيت مجهول النسب.

الفصل الثالث
مسالك التخريج الإعرابيّ عند ابن مالك

الفصل الثالث

مسالك التخريج الإعرابيّ عند ابن مالك

إنّ أيّ إشكاليّة لغويّة تحتاج إلى خطواتٍ علميّة إجرائيّة، وطرقٍ محدّدة منسجمة مع أسس ذلك العلم للوصول إلى منهجيّة علميّة واضحة صريحة، تُؤدي إلى تحقيق فلسفة العلم في بناء قواعده وتطبيقاته ليُركَنُ إليها ويُعتمدُ عليها في تحقيق الاتساق العلميّ بين أجزاء العلم الواحد؛ فقد كان الخليل بن أحمد الفراهيدي يرى النحو كالقصر البديع المُحكم غاية الإحكام، لكنَّ بانيه المبدِع لم يَبُح بأسرار بنائه واختياراته لكلِّ جزءٍ من المبنى على مستوى الشكل والموضع، فجاء النحاة يلتمسون لكلِّ تناسُقٍ عِلّة وسببا(1).

وهذا السبب في شكل من أشكاله يأخذ صفة التخريج الإعرابيّ الهادف إلى إثبات صحّة النصّ العربيّ الجميل.

وقد انتهج ابن مالكٍ نهجًا واضح المعالم، ومسلكًا بيِّن الخطوات في تخريجه للمسائل النحويّة التي خرجت عن ظلال القواعد العامّة وتفصيلاتها للنحو العربيّ. وهذه المسالك تسير في المسارات الآتية:

التخريج باعتماد اللفظ.

التخريج باعتماد المعنى.

التخريج بالحمل على الشذوذ.

التخريج بالحمل على القياس البعيد.

التخريج بالانفتاح على آراء النحاة.

---

(1) يُنظر: الزجّاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1979م، ص 66.

وقد أدّت هذه المسالك إلى إثارة سؤال علميّ مهمّ، مفادُه: أين تقع التخريجات الإعرابيّة كما هي عند ابن مالك بين ثُنائية البحث والتعليم؟ في سَعي للابتعاد عن الحُكم على التخريجات بالتكلّف من وجهة نظر تعليميّة، أو السذاجة من وجهة نظر بحثيّة؛ لأنَّ الأصل أن تُحلّل التخريجات في موقعها ومقصدها.

أولًا: التخريج باعتماد اللّفظ:

يقوم النحو على اللّفظ؛ لأنَّ هَدفَه ضبطُ أواخر الكَلام ضبطًا صحيحًا يُحقّق صِفة الانتحاء في إلحاق الناطقين بالعربية بمن سبقهم من العرب في عصر الاحتجاج، قال ابن جني في تعريفه النحو: "هو انتحاء سَمْتِ كلام العرب في تصرّفه من إعرابٍ وغيره؛ كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربيّة بأهلها في الفصاحة"(1). لأنّ الأصل في اللغة أنّها ظاهرة لفظيّة صوتيّة تجعل الأداء الملفوظ وسيلة نقل الأفكار بين المتواصلين بها، ولهذا كانت الفكرة هَدفًا، وضبط اللغة وسيلة.

والفكرة أهم بنية للتواصل اللغوي بمعنى التفاهم باللغة، ولا تتحقّق إلا بجملة إسنادية(2)، فصارت الجملة عماد النظام النحويّ، بشرط أن تكون الجملة مفيدة، والإفادة هي الإسناد المفيد(3).

والإسناد يُحِلُّ الجملة في العربيّة في محلّين متساويّن في ثنائيةالإسناد برُكنيها: المسند والمسند إليه، لكنَّهما مختلفان في الموقع من بنية الجملة: (مسند + مسند إليه) و(مسند إليه + مسند) مثل:

يدرسُ زيدٌ النحوَ.

النحوُ سهلٌ.

---

(1) ابن جني، الخصائص، ج1، ص 35.

(2) ينظر في مكانة الجملة الإسنادية في النحو العربي: منيرة القنوني، نشأة النحو العربيّ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2014م. ص148-155.

(3) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل ج1، ص270.

ثم يأتي الإعراب ليوضِّح صحة العلاقة الإسناديّة، لكن هذه العلاقة لا تُشترط فيها المطابقة المُساوية للواقع، فبتساوي المجاز مع الحقيقة فتصبح الجملتان:

ابتسم زيدٌ.

ابتسم الحظُّ.

صحيحتين، لكنّ الأولى جملة طبيعيّة فاعلها قادر على القيام بالفعل وتنفيذه لفظًا ومعنًى، وهو ما سمّاه ابن مالك: "الفاعل مرفوع حقيقة، أي لفظًا ومعنًى نحو: صَدَقَ اللهُ"(1).

لكنّ الجملة الثانية مجازية، فيكون الفاعل فيها غير قادر على تنفيذ الفعل عقلًا، لكنّه مسندٌ إلى الفعل لفظًا لأنّه المسند إليه، لهذا كان النحاة يغلِّبون جانب اللفظ على المعنى احتواءً لظاهرة المجاز ونحوه من جماليات التعبير في اللغة العربيّة.

واللّفظ من أهم مسالك التخريج الإعرابي؛ لأنه المعيار المُطّرد في الظاهرة اللغويّة حقيقة ومجازًا وإثباتًا ونفيًا، فالفاعل " زيد " يبقى فاعلًا في الجمل الآتية:

يحضر زيدٌ.

لم يحضرْ زيدٌ.

مات زيدٌ.

فالأولى فاعلها (زيد) بالإسناد، وهو يستطيع الحضور، والثانية فاعلها (زيد)، لأنّه مسند إلى الفعل مع أنَّ الفعل ابتداءً لم يحدث، لكنَّه مَقيس على جملة الإثبات باللفظ لا بالمعنى، والثالثة الفاعل فيها غير متحكم بالإرادة؛ لأنّ الموت ليس بيد الإنسان، ومع هذا فهو فاعل؛ لأنَّه مُسنَدٌ إليه أيضا إسنادا نحويّا.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل ج2، ص106.

وعلى هذا التصوّر يكون اللفظ عمدة التخريج، بشرط أنْ تبقى العلامة الإعرابيّة دالّة على الموقع، فلا يكون الفاعل مُنتهيًا بعلامة نصبٍ، بسبب مخالفة ظاهر اللفظ لعلاقة الإسناد، ولهذا يُعد من الخطأ أن نقول:

- ابْتَسَمَ زيدًا.

مع أنّ المعنى واضح من غير لَبْسٍ، لكنّ ضبط اللفظ لم يخدم المعنى.

ويُستثنى من ذلك ما يسمى بالإعراب العارض، مثل قوله تعالى: ﴿ما جاءنا من بشير﴾(1)، على أن (بشير) مجرور لفظًا مرفوع محلًا على أنّه فاعل.

ومنهج ابن مالكٍ في شرح التسهيل أنّه كان يُخرّجُ بالقياس على ظاهر الألفاظ ما أمكن، فالحركة الإعرابيّة هي التي تحدد العلاقة بين الألفاظ من غير النظر إلى المعنى المنطقي وصحته بالدرجة الأولى على الدوام، إلا إن كان المعنى قادحًا في صحة بناء العلاقات الإعرابيّة بين الكلمات في الجملة، مثل افتقاد العلاقة التركيبيّة في التذكير والتأنيث عند العدد (عشر) في قول الشاعر(2):

وإنّ كِلابَا هذه عَشْرُ أبْطُن وأنت بَريءٌ من قبائلها العَشْرِ

فـ (أبطن) مفردها كلمة (بطن) المذكّرة، و(عشر) جاءت بلفظ التذكير على غير مقتضى قواعد العدد في المخالفة في مثل هذا الموضع، فالأصل مجيئها مؤنثة لتتطابق مع معدودها، إلا أنّ الشاعر أوّلَ (أبطن) هنا بمعنى القبائل التي مفردها القبيلة، فجاءت مطابقة للمعدود.

---

(1) سورة المائدة، الآية 19.

(2) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل ج2، ص399.

والحمل على المعنى كثير عند العرب ويأخذ به النحاة حتى قال القيسي في حديثه عن مخالفة المذكر للمؤنث في بعض مسائل العدد: "الحمل على المعنى كثير"(1)، وأوردَ على ذلك عدة شواهد(2).

وإذا قلنا أنّ الكلمة موسومة بالفتح، فإنها محصورة في عائلة المنصوبات ما لم تَكُن علامة الفتح علامة بناء مثل (الآنَ).

وفي القياس استثمر ابن مالك التشابه الشكلي في التخريج والربط؛ لأنّ علّة الشبه أهم علل القياس الشكليّ في النحو العربي، لأنها علّة على تشابه في اللفظ على مقتضى الأصل، فمن ذلك أنّ (إنْ) المخففة المختومة بسكون قد تكون نافية بمعنى (ما) أو زائدة للتوكيد، مع أنّ اللفظ هو نفسه، لهذا قال:

"ومثال إبطال العمل لاقتران (ما) بـ (إن) قول الشاعر:

بني غُدَانَة ما إنْ أنتم ذهبٌ ولا صريفٌ ولكن أنتم الخَزَفُ

ومثله قول الآخر:

فما إنْ طِبُّنا جُبْن ولكنْ منايانا ودولة آخرينا

و(إنْ) هذه زائدة كافة لـ(ما)، كما هي (ما) كافة لـ(إنّ) وأخواتها في نحو: (إنّما اللهُ إلهٌ واحدٌ)" (3). وهذا دليل على أنّ الألفاظ يتعيّن معناها من السياق.

وحمل إعراب كلمة "النيل" في جملة:

سرتُ والنيلَ.

---

(1) القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987م، ص 257.

(2) ينظر: القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله، إيضاح شواهد الإيضاح، ص 257.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص370-371.

على المفعول معه ليس غير؛ لأنَّ الكلمة منصوبة بعد واو ومن المحال أن تكون للعطف، فليس قبلها منصوب، ومن المحال أن تكون للإشراك، فهي للمصاحبة والمعية، وما بعدها مفعول معه بدلالة لفظه المنصوب(1).

ثانيا: التخريج باعتماد المعنى:

تقوم اللغة – أيّ لغة – على المعاني، فالمعنى في المنظومة اللغويّة تابعٌ للّفظ أصالة غير مستغنٍ عنه، ذلك أنّ صياغة أيّ جملة مفيدة يحتاج اللّفظ فيها إلى المعنى، والإفادة تتحققُ بـ "جمال اللفظ وكمال المعنى"(2)، فإنشاء جملة لفظًا دون معنًى صحيحٌ نحويًا؛ لكنها جملة ممجوجةٌ ومستهجنةٌ في اللّغة بشكل عام، فالفائدة لا تتمُّ إلا إذا صحّ المعنى(3)، أيْ أنّه في التصوّر النظريّ يأتي المعنى فضلة، ولكن عند الإفادة يرتقي المعنى إلى درجة العمدة في الوُجود، وبالتالي لإعراب أي جملة بطريقة صحيحة نحتاج إلى فهمها غالبا، مما يوصلنا إلى القانون النحويّ: (الإعراب فرع المعنى)، أي إنّ ما تطلبه الجملة ببنيتها فهو عمدة لا غنى عنه، وما تطبه بمعناها فهو فضلة تضيف عنصر المعنى.

"وقد نظر النحاة إلى جانب التعويل على المعنى إلى تحليل الجملة بالربط بين المعنى والشكل، أي: ظاهرة اللفظ، فكان على المعرِب أن يُراعي المعنى الصحيح، وينظر في صحّته أيضا في الصناعة"(4) أي: في الشكل واللفظ الظاهر بالعلامات.

---

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص248.

(2) الملخ، حسن، رؤى لسانيّة في نظريّة النحو العربي، ط1، دار الشروق، عمان، 2007م، ص64.

(3) ينظر: فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ط1، دار الفكر، عمان، 2007م، ص7–11.

(4) السعيد، شنوقة، دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2009م، ص131.

و"العلاقات النحويّة علاقة بين الألفاظ في الأصل يُدرَك المعنى بتضامّها لاحقًا"(1)؛ "لأنّ بناء النحو على الوصف الخارجيّ يجعل النحو (صناعة لفظية) في ضبط الكلام والمعنى لاحقًا به"(2)، فعلى سبيل المثال لا الحصر، جملة: (خرق الثوبُ المسمارَ)، صحيحة نحويًا، مستهجنة في المعنى بغض النظر عن صحّتها نحويًا، فلا يُعقلُ أن يخرق الثوبُ المسمارَ، والعكس الصحيح، فالمسمار هو الذي يخرق الثوبَ.

والأصل العام في التخريج الإعرابيّ أن يكون على علاقة وثيقة بالمعنى؛ لأنّ هدف التخريج ردّ الشذوذ وتوجيه الغريب وتوضيح المعنى.

وفي حال تعددت التخريجات والتأويلات نلجأ إلى المعنى بوصفه ركنًا أساسيًا في اللغة.

وقد اعتمد ابن مالكٍ في كثير من الأحيان على المعنى في فهم النصّ وتخريجه، فنراه مثلا، يحمل بالقياس على إعمال المضاف إلى (غير) بجامع معنى النفيّ في (ما) الحجازيّة(3)، واستشهد على ذلك ببيت لأبي نواس:

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحزنِ

أي أنّ (غير مأسوفٍ) نظير (ما قائمٌ)، فالمعنى هنا هو أساس القياس والتخريج.

وكذلك في مسألة مجيء (إنّ) بمعنى (نعم)(4) إذا دخلت على جملة اسميّة بطل عملها وأصبحت حرف جواب، وتعامل بما تعامل به (نعم) من عدم الاختصاص في العمل، ويبقى الجامع بينهما هو العمل، ومثّل على ذلك بقول الشاعر:

---

(1) الملخ، حسن، العقل النحويّ، ص252.

(2) الملخ، حسن، رؤى لسانيّة، ص45.

(3) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ج1، ص275.

(4) ينظر: المصدر السابق، ج2، ص32-33.

بكَرَ العواذِلُ في الَّبُو ح يَلُمْنَنِي وألومَّهُنَّه

ويّقُلن شَيبٌ قـد عـلا ك وقد كبرت فقـلت إنّه

والمعنى لا يطعن بصحّة الإعراب الموافق للفظ في الغالب، فقد عرضَ ابن مالك لمعنى "كأنَّ" وهو التشبيه، ثم أشار إلى أنَّ بعضَ النحاة ذهبوا إلى أنَّها قد تأتي للتحقيق، فقال: "وزعم بعضُهم أنَّ (كأنَّ) قد تكون للتحقيق دون تشبيه، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

وأصبح بطنُ مكّةَ مقشعرّا كأنَّ الأرضَ ليس بها هِشامُ

واستشهد بقول الآخر:

كأنِّي حين أَمسي لا تكلِّمُني ذو بُغية يبتغي ما ليس موجودا

والصحيح أنَّ (كأنَّ) لا يُفارقُها التشبيه"(1) وأعاد تأويل الشاهدين(2) لإثبات أنَّ التحقيق داخل في معنى التشبيه بشيءٍ من التأويل، لكنَّه في الحالتين كان يُخرِّج (كأنَّ) على أنَّها حرف نصب من أخوات (إنَّ)، ويُبقي الاسم بعدها اسما لها منصوبا بعده الخبر المرفوع؛ لأنَّ الاختلاف في معنى الأداة لم يؤثِّر في عملها النحوي، وبنية الإعراب.

ثالثًا: التخريج بالحَمل على الشذوذ:

في أيّ نظام علميّ – سواء أكان لغويّا أم غير ذلك - توجد قوانينُ تحكم هذا النظام وفق مدخلاتٍ يتمّ جمعها، ومن ثَمَّ معالجتها واستخلاصها للوصول إلى المخرجات التي تصبح قوانين يجري عليها العلم بنظام جامعٍ لكلّ ما يندرجُ تحته بانتظام، ومانعٍ لكلّ ما هو خارج هذا العلم من الدخول إليه؛ ليبقى علمًا منفصلًا عن غيره من العلوم(3).

---

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ج2، ص6-7.

(2) ينظر: المصدر السابق، ج2، ص7.

(3) التعريف مبنيّ على الأفكار الموجودة في الفصل الأول من "كتاب التفكير العلميّ في النحو العربي، حسن الملخ" ص53-104.

والنحو نظام علميٌّ رياضيٌّ له قوانينُ محدّدةٌ مبنيّة على الاستقراء اللّغويّ للهجات الجزيرة العربيّة وأشعارها وأقوالها، فتنوع القبائل ولهجاتها يُفضي إلى أنحاء عدّةٍ يصعب جمعها في نحوٍ واحدٍ شامل، إلا أنّ نزول القرآن الكريم جعل أهل العربيّة ينصرفون عن نحو القبائل إلى النحو المبنيّ على نسيج القرآن الكريم و لغات العرب وأشعارها، وليس على القرآن الكريم؛ ذلك أنّ القرآن الكريم جاء شاهدًا على لغة العرب وصحّتها وفصاحة أهلها، وحتى لا يُقال إنّ النحو العربيّ بني استنادًا إلى القرآن الكريم وحده، فصناعة النحو العربيّ مبنيّة على أن يكون شموليًا لكلّ لسانٍ ناطقٍ بلغة الضاد، فنحو اللغة العربيّة بُني على الكثير الغالب الذي وافق أشعار العرب أولًا، ونسيج القرآن الكريم ثانيًا(1).

ومهما كان هذا العمل دقيقًا فلا بُدَّ من ظهور بعض الجزئيات البسيطة التي تشُذُّ عن النظام النحويّ بنسبة ضئيلة لا تُخِلُّ بالقاعدة عمومًا، وذلك لأنّه عمل بشريّ، فلو ظهر خرمٌ في قاعدة نحوية ما، لكان ذلك مَدعاة إلى الشكِّ في بقية القواعد النحويّة.

ومع تقادم الزمن واستقرار القواعد النحوية عامة، تصبح لغة القرآن الكريم هي اللغة المعياريّة، وبقيّة الظواهر اللغويّة المخالفة لنسيج القرآن الكريم شاذّةٌ في الاستعمال؛ فالمفهوم العمليُّ للشاذّ "محصورٌ في دائرة القليل في موازاة الكثير، والنادر في موازاة الشائع"(2)، "ذلك أنّ الشاذّ وإن كان ظاهرة طبيعيّة في اللغات البشريّة يبقى مُحتاجًا إلى تحريرٍ وتدقيق وتنقيح"(3).

و"الشاذّ بيتٌ كبير يتّسعُ لكلّ ما شذّ عن الانصياع لعموميّة القاعدة النحويّة، ويؤكد أنّ القاعدة لا تسبق الاستعمال؛ ولهذا قد يكون بعض المستعمل غير مُنضَوٍ تحت لواء القاعدة النحويّة"(4).

---

(1) ينظر: الملخ، حسن، الحجاج في الدرس النحويّ، عالم الفكر، الكويت، المجلد 40، العدد 2، 2011م، ص119-135. ينظر: الملخ، حسن، العقل النحوي، 416- 418.

(2) الملخ، حسن، تقنيات الإعراب ص182.

(3) الملخ، حسن، العقل النحويّ ص203.

(4) الملخ، حسن، التفكير العلمي في النحو العربي ص181.

"وحكم الشاذّ أنّه استعمال صحيح فصيح في زمانه لكنّ القياس عليه ممتنع بعد زمانه، فلا تُبنى عليه القواعد والقوانين، فعلّة شذوذه ليست في صحّة ثبوته، بل بالقياس عليه، أو التجريد منه لعللٍ تعليميّة منهجيّة يومئ إليها النحاة في كتبهم أحيانًا"(1)، مع ضرورة التنبه إلى أنّه يمكن أن يتحوّل الشاذُّ إلى قياسٍ شائعٍ حسب التوزيع الكميّ للاستعمال مع الزمن مثل ظاهرة المصدر الصناعيّ(2).

أما ابن مالك فكان يؤمن بشكل كبير أنّ كلَّ ما ورد عن العرب صحيح فصيح لا شذوذ فيه، انطلاقًا من شبه قداسة النص المسموع عن العرب.

فمنهج ابن مالكٍ ردّ الشذوذ وتخريجه وتوجيهه، استنادًا إلى القراءات القرآنيّة، أو أشعار العرب، أو الحديث النبويّ الشريف، فكان يبني القاعدة ويخرِّجُ على شاهدٍ واحد حتى لو لم يَجِدْ غَيرَهُ؛ لهذا انتقدَ تخريج الشاذّ عنده بعض المحدَثين مثل: محمد الخضر حسين(3)، وخديجة الحديثي(4)، ومحمد حسن عبد العزيز(5).

ومن المسائل الشاذّة التي خرّجها ابن مالك، مسألة إعمال (لا) عمل (ليس)، فمن شروط إعمالها عند الجمهور تنكير اسمها وخبرها، إلا أنّ ابن مالك أجاز إعمالها في المعرفة(6)، واستشهد ببيت النابغة الجعديّ:

وحلّت سواد القلب لا أنا باغيًا سواها ولا في حبّها متراخيًا

فقد أوّلها على أنّ الأصل: (لا أرى باغيًا)، فحذف الفعل وانفصل الضمير، و(باغيا) حال فقاس عليها ولم يُجزها.

---

(1) الملخ، حسن، تقنيات الإعراب ص136.

(2) ينظر: الملخ، حسن، العقل النحويّ، ص326-337.

(3) ينظر: محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1934م، ص 41-42.

(4) يُنظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ص 138.

(5) يُنظر: محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 1995م، ص 12.

(6) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ج1، ص376. الشاطبيّ: المقاصد الشافيّة ج2، ص243.

ومن المسائل التي حكم ابن مالكٍ بشذوذها، زيادة كان بلفظ المضارع في بيت الشعر(1):

أنت تكون ماجدٌ ونبيلٌ إذا تَهُبُّ شمأل بليلِ

فحكم عليه بالشّذوذ لعدم استعماله وسماعه عن العرب، إلا أنّها تُزاد، وزيادتها مسألة قياسيّة.

لكنَّ الحقَّ أنَّ التخريج على الشذوذ مما كان ابن مالك يسعى لتجنّبه حتى عدَّ خالد سعد شعبان من أصول الاستدلال عند ابن مالك أنَّ "ما لا تدعو الحاجةُ لإلحاقِه بالشواذِّ يجبُ صرفُه عن ذلك"(2) ومثَّل على ذلك بمسألة الضمير المتصل بالاسم "معطيكَ"(3)، فلا يكون عند ابن مالك إلا في محلّ جرّ بالإضافة، وإن كان الأخفشُ قد سبق فأغرب وخرَّجه على النصب في المحلّ؛ لأنَّ الأصل أنَّ اتصال الضمير بالاسم اتصالًا مباشرًا يمنعه من النصب.

رابعًا: التخريج بالحمل على القياس البعيد:

لا يخفى أنّ للقياس أهمية بالغة في النحو العربيّ، فهو الأصل الثاني من أصول النحو العربيّ، وميدان التفكير العلميّ النحويّ في تقنين القواعد وضبطها، فالنحو" كلّه قياس؛ لأنَّنا بتفعيل القياس على القواعد والقوانين نستغني عن إثقال كواهلنا العقليّة بحفظِ مستندات السماع"(4).

والأصل بالقياس أن يكون بين عنصرين متطابقين أو متشابهين، بجامع الشكل الخارجي أو العمل أو المضمون أو غير ذلك بين الأبواب والمسائل. ومما لا شكّ فيه أن ابن مالك اعتمد القياس كغيره من النحاة، إلا أنّه استخدم فكرة القياس البعيد وسيلة للتخريج الإعرابيّ.

ويقوم القياس البعيد على الجمع بين عنصرين غير مترابطين في الظاهر في السعي إلى تخريج مسألة يصعب إيجاد سند سماعيّ أو أصل مطرد متداول تُقاس عليها بانسجام، وغالبا ما يكون التخريج بالحمل على القياس البعيد مُتَكَلَّفًا فيه.

---

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ج1، ص361.

(2) شعبان، خالد سعد، أصول النحو عند ابن مالك، ص 307.

(3) يُنظر: شعبان، خالد سعد، أصول النحو عند ابن مالك، ص 307-308.

(4) الملخ، حسن، العقل النحوي، ص285.

وكان ابن مالك يوظّف القياسَ البعيدَ لتخريج ما يرتضيه، ولمنع تخريج ما لا يرتضيه في سبيل إخراجه.

ومن ذلك ما ذهب إليه من قياس المبتدأ الموصوف على الفعل في مثل: أضارب الزيدان؟ على أيضرب الزيدان؟(1)، وحجته في ذلك أنّ المبتدأ الموصوف لا حاجة له إلى الخبر؛ وذلك بسبب شدَّةِ شبهه بالفعل، فالمطلوب" من الخبر إنما هو تمام الفائدة بوجود مسند ومسند إليه، وذلك حاصل بالوصف المذكور ومرفوعه، فلم يحتج إلى الخبر لا في اللفظ ولا في التقدير"(2).

وبناء على ما تقدّم" لم يجز تصغيره، ولا وصفه، ولا تعريفه، ولا تثنيته، ولا جمعه، لأنّ ذلك كله من خصائص الأسماء المحضة"(3)، فالقياس هنا قياسٌ بعيدٌ لأنّ المقيس من فصيلة الأسماء والمقيس عليه من فصيلة الأفعال وكلاهما فصيلة مختلفة عن الأخرى، فالتكلُّف واضح في التخريج.

ومن ذلك اختصار (كان) بجواز حذف لام مضارعها الساكن في الجزم، كقوله تعالى: ﴿ولم يكُ من المشركين﴾(4)، وكقوله تعالى: ﴿ولا تكُ في ضيقٍ مما يمترون﴾(5). فإن وليها ساكن امتنع حذف لام مضارعها عند سيبويه، ولم يمتنع عند يونس.

---

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص272-273.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص272-273.

(3) المصدر السابق، ج1، ص273.

(4) سورة النحل، آية 12.

(5) سورة النمل، آية 127.

ومذهب ابن مالك في هذه المسألة مذهب يونس، ويعلل رأيه بقوله: "أنّ هذه النون إنما حُذِفتْ للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل الساكن أشدُّ من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى(1).

وثبوت لام مضارعها بوجود ساكنٍ أو غيره أكثر من حذفها. وقد جاء في القرآن الكريم ثبوت اللام مع إلحاقها بساكن، كقوله تعالى: ﴿لم يكنْ الذين كفروا﴾(2)، وكقوله تعالى: ﴿لم يكنْ الله ليغفر لهم﴾(3).

وقد استُعمِلَ الحذف كثيراً في كلام العرب قبل الساكن، وأورد ابن مالك شواهد لاستعمالها محذوفة اللام كقول الشاعر(4):

لم يكُ الحقّ سُوى أنْ هاجَهُ رسْمُ دارٍ قد تَعَفَّى بالسَّرَر

وهو يرى أن"لا ضرورة في هذه الأبيات"(5) فيحذف اللام لإمكان القول بثبوتها، وقياسه قياس عام سائغٌ بلا ضرورة احتياج، وهو هنا يخرّج حذف النون على غير تقيّد تخريجه بشذوذ الاستعمال.

وقد علَّق محقق شرح التسهيل على رأي ابن مالك فقال: "هذا يدل على أنّ الضرورة عند ابن مالك هي: ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وهو في هذا مخالف لما ذهب إليه الجمهور من أنّها ما جاءت في الشعر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لم يكن"(6).

والراجح هو أنْ لا فرق بينهما إلا باللفظ، والقياس عليها عام سائغ، والضرورة ما خالف الأصل النحوي بحجة الوزن، وثبوت الحذف في القرآن وهو ليس بشعر دليل على جواز الحذف في السعة، وإن كان ميل العرب في الاستعمال إلى إثباته إلا أنَّ النون حرف صحيح صامت، وليس بحرف علّة حتى يسهل تقصيره أو حذفه أو قلبه، فابن مالك عندما لم يعدّ حذف نون (كان) من الضرورة ذهب إلى القياس البعيد بحمل حرف النون الصامت على حرف العلة الصائت؛ لكي يصل إلى جواز الاستعمال،

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص366.

(2) سورة البينة، آية 1.

(3) سورة النساء، آية 137.

(4) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص367. والبيت مجهول النسب.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص367.

(6) ينظر: المصدر السابق، ج1، ص367، الحاشية (3).

وهذا بُعْدٌ في القياس بسبب اختلاف طبيعة الصامت عن الصائت، لكنَّه ساعده على احتواء تصرّفات بعض الكلمات في العربية من غير القول بالتخطئة أو الحصر بالضرورة في دلالة على سعة أفق القياس عنده لاستيعاب أشكال العربية كلها، ولعّله بهذا القياس كان يشير إلى أنَّ حذف النون لهجة، فهي حجة سماعية ثابتة، وما القياس إلا وسيلة في التسويغ، لا أكثر.

خامسًا: التخريج بالانفتاح على آراء النحاة:

ثمة فكرة خطيرةٌ تسرّبت إلى كتب النحو عبر التاريخ يجدر بنا ذكرها، مؤدَّاها أنّ شيئًا من الوهم في فكرة المذاهب والآراء النحويّة قد أدّى إلى سوء الفهم، وكانت النتيجة ظهور ما يُعرَفُ بالمدارس النحويّة وأشهرها: مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة، ومدرسة بغداد.

وهنا لابدَّ لنا من وقفة مع فكرة المذهبيّة في النحو العربي، تلك الفكرة التي طغَتْ على عقول جُلِّ أهل العربيّةِ حتى ظنُّوا أنّ النحاةَ مذاهِبُ ومدارس وجماعات، فهذا بِصْرِيٌّ، وهذا كوفيٌّ، وذاك بغداديٌّ، كلٌّ حسب المركز العلميّ الذي خرج منه.

وعند سماع هذه المُسَمَّيات أولُ ما يخطر في ذهن السامع أنّ النحوَ أنحاءٌ، نحوٌ للبصرة ونحوٌ للكوفة ونحوٌ لبغداد، ونحوٌ... مع أنّه نحوٌ واحدٌ لا خلاف فيه، فالمبتدأ مرفوعٌ عندهم جميعًا، والمفعولُ منصوبٌ، والمضاف مجرورٌ، ونحوُ الفرّاء لا يختلف عن نحو أهل البصرة، وغيرها من الأمثلة التي تثبت أنّهم اجتمعوا على نحوٍ واحدٍ مع اختلاف المسمّيات(1).

وأميل إلى رأي محمد عبد الفتاح الخطيب في أنَّ النحو العربيّ "مدرسة واحدة تعاور على صُنعها النحاة جميعا منذ أن بُدئ وضع أصول هذا العلم حتى تشعّبت دراسته في البصرة والكوفة وبغداد والأندلس ومصر والشام ... إلخ"(2).

---

(1) ينظر: الملخ، حسن، العقل النحويّ، ص416-418.

(2) الخطيب، محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النحويّ، ج 1، ص 150-151.

فأصول النحو العربيّ واحدةٌ تواضع عليها أهل النحو والعربيّة في صناعة النحو وتقنينه، فكلّهم قد أخذوا بالسماع والقياس والعلل والعامل كقانونٍ رئيسيٍّ لا خلاف فيه ولا تجاوز له، وعند اطلاق مصطلح المذهب، في (مذهب البصريين) مثلا، لابدَّ لنا من فهمه وتحليله، "فالمذهبيّة فلسفةٌ فكريّة بأُسس وبأصول وبمعتقدات وبرؤى في البحث العلميّ وغاياته ومقاصده، وهي كالدستور الذي تستندُ إليه التقعيدات والمسائل في القبول والرفض والجواز، فلا تنفكّ عن الاستناد إلى موادّه ورؤاه، لتكون في استمدادتها منه على درجة عُليا من التماسك والانسجام في إيمان به منهجَ بحثٍ وخارطة طريق في العلم والحياة"(1)، وبناء عليه لا وجود للمذاهب في النحو العربيّ، إنما هو مذهب واحد. وتكريمًا لمدينة البصرة، حاضرة العلم الإسلاميّة آنذاك، ومولد النحو العربيّ، سُمِّي النحو بالنحو البِصريّ(2).

أما خلاف النحاة فسببه الأول هو اختلاف درجة الفهم في أخذهم للمستند العلميّ، يؤدي إلى تعدد الاجتهاد في التفسير والتوجيه والتدقيق والعمل بآليات القياس والسماع وغيرها، مما يُفضي إلى آراء مختلفة؛ أي أنّ الاختلاف هو اجتهاد.

ولا يعني ظهور خطأ في رأي نحويٍّ ما، أو مدرسة ما – على اعتبار وجود مدرسة نحوية عند بعض النحاة – ضعف رأيهم وعدم تمكُّنهم، ذلك أنّ علم النحوِ عملٌ بشريٌّ مثل باقي العلوم، فيه درجة عالية من الصوابيّة ودرجة متدنِّيةٌ من الشذوذ، وإنما السبيل في التوجيه والتفسير.

فمقتضى الصواب العلميّ هو الاتفاق على الأصول العامة للنحو العربيّ في العموم، وإن حصل خلاف فهو شكل من أشكال الاجتهاد الناتج عن القصور في التطبيق(3).

---

(1) الملخ، حسن، العقل النحويّ، ص418.

(2) المرجع السابق، ص424–425.

(3) ينظر: المرجع السابق، ص418–420.

أما ابن مالك فقد كان صاحب حجة قويّة، مع نهجٍ علميٍّ واضحٍ في شرح التسهيل، فقد كان يأخذ بجميع الآراء النحويّة من غير تحيّز، فتارة يميل إلى رأي البصريين، وأخرى يميل إلى رأي الكوفيين، فلم يكن يتعصب لرأيٍ على آخر، مع العلم أنّ معظم آرائه كانت متّفقة مع رأي البصريين، إلا أنّ توسُّعه في قبول المسموع جعله موافقًا في هذا السلوك للكوفيين بشكل كبير، فآراء النحاة كلها حجة في التخريج عنده طالما أنها تجمع تراكيب العربيّة في دائرة الصحيح الفصيح، فكانت هذه الآراء من المسالك التي سلكها في الشرح والتوجيه والتخريج.

وقد أكَّدَ السيوطيّ هذا الرأي قبلنا بكثير، فقال: "لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقتي البصريين والكوفيين؛ فإنّ مذهب الكوفيين القياس على الشاذّ. ومذهب البصريين اتّباع التأويلات البعيدة التي خالفَها الظاهرُ، وابن مالك يعلم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل؛ بل يقول إنّه شاذٌّ أو ضرورة..." (1).

ولم يكن ابن مالك من المتعصّبين لآراء النحاة، بل كان يعرض الآراء المختلفة بشكل عام، ويوازن بينها، فيؤيّد رأيًا أو يردُّ عليه، فإن كان له رأيٌ مُغايرٌ ذكره بأسلوب علميّ، مُدعّمًا إياه بالحجج والبراهين، من غير استنقاصٍ لآراء غيره من النحاة.

فقد كان يحترم اختلاف وجهات النظر في التأويل النحويّ، وإذا وصل إلى نتيجة غير مقبولة لنحويٍّ ما؛ اعتذر له، وربما صحّح خطأه، أو وجهه بطريقة صحيحة، ومثال ذلك قوله: "وغلّطَ سيبويه من قال: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان ... وهذا غير مَرضيّ منه رحمه الله .." (2).

---

(1) السيوطيّ، الاقتراح في أصول النحو، ص116.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل ج2، ص51-52.

ومما يتميز به أسلوب ابن مالك، حرصُه على التخريجات الإعرابية، وردّها إذا وردت عند غيره من النحاة في مثل قوله: "وزعم أبو عليٍّ أنّ (لعلّ) خُفِّفت وأُعمِلت في ضمير الشأن محذوفا، ووليها في اللفظ لا الجر مفتوحا تارة ومكسورا تارة، والجر به، و(لعلَّ) على أصلها. ولا يخفى ما في هذا من تكلف"(1).

ويميل ابن مالك إلى السهولة والتيسير في طرح آرائه وإبدائها، فيقول: "والوجه عندي في: (لا أبالك)، و(لا أباك)، أن يكون دعاء على المخاطب بأن لا يأباه الموت. وهذا توجيه ليس فيه من التكلّف شيء، والحمد لله"(2).

والمتتبع لآراء ابن مالك يجدها في معظمها جاءت مؤيّدة رأي سيبويه والأخفش ويونس والفراء والشلوبين والسيرافيّ وابن السرّاج وغيرهم من العلماء، وكان كثيرًا ما يناقش آراء العلماء أمثال أبي عليّ الفارسيّ والكسائي وغيرهما.

وقد وجدتُ أنّ ابن مالك لا يخرج عن رأي القدماء وكبار النحاة في العموم، فهو مؤيِّدٌ لمعظم ما ذهبوا إليه وأقرّوه، وإن شذَّ عنهم برأيّ ما، التمس لهم العذر باعتبار المسموع تراثًا خالدًا له مكانته بين النحاة؛ فكلام العرب حجة.

إلا أنّه كان قد ظهر عنده شيءٌ من الانتقاد اللاذع أحيانا للزّمخشريّ وتخريجاته، فالمدققُ في شرح التسهيل يجد أنّ ابن مالكٍ كان يتحين الفرصة لذكر آراء الزمخشريّ، وغالبًا ما كان ينتقِدها ويردُّها بل ويُشنِّعُ عليه وعليها إن كانت مخالفة لآرائه في مسألة ما، ولم يرضَ منه إلا مسائل معدودات.

وظاهر الأمر أنّ سخط ابن مالكٍ كان على شخص الزمخشريّ لا على آرائه، وذلك حسب ظنّي لأنّ الزمخشريّ كان شيعيًّا معتزلاً وابن مالكٍ كان سُنيًّا، ومعلوم ما بين الفرقتين من خلاف كبير.

---

(1) المصدر السابق ج2، ص47.

(2) المصدر السابق ج2، 64.

ومن المسائل التي خالفه فيها – وهي كثيرة – إعراب (كافّة) (1) في قوله تعالى: ﴿ومَا أرْسَلْنَاكَ إلّا كَافَّةً للنّاسِ﴾(2)، فالزّمخشريُّ أعربها على أنّها صفة لـ (إرسالة)، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وردّ ابن مالك عليه بأنّ العرب لم تستعمل كلمة (كافة) إلا حالًا، وجاءت في الآية الكريمة حالًا من الناس، والأصل للنّاس كافّة، أي جميعًا.

ومن ذلك قول ابن مالكٍ: "وزعم الزمخشريّ أنّ قولهم: (كلمته فوه إلى فيَّ) نادر، وهو من المسائل التي حرفته عن الصواب، وعجزتْ ناصره عن الجواب ..." (3).

ومن المسائل التي وافقه فيها – وهي قليلة – ما ذهب إليه الزمخشريّ من جواز مجيء الجملة الفعلية في الزمن الماضي حالًا في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تكفُرُون بالله وكنتُم أمْواتًا﴾(4)، على تأويل: كيف تكفرون وقصّتكم هذه أو على إضمار (قد) ... ولم يرد ابن مالكٍ رأي الزمخشري، فسكوته مشعِرٌ بصحّة تأويل الزمخشري، فقال: "حاصل كلام الزمخشريّ أنّ وقوع الفعل الماضي لفظًا ومعنًى حالا جائز لكن بشرط تقدم (قد) عليه ظاهرة ومقدرة"(5).

وقد أيّد ابن مالك توجيه الزمخشري بالقياس على إعمال المضاف إلى (غير) بجامع معنى النفيّ في (ما) الحجازية، فقال في البيت المنسوب لأبي نواس(6):

---

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص337.

(2) سورة سبأ، آية 28.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص365.

(4) سورة البقرة، آية 28.

(5) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل ج2، 373.

(6) ينظر المصدر السابق ج1، ص275.

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحزَن

أي أنَّ (غير مأسوفٍ) نظير (ما قائم) .

فـ (غير) مبتدأ والوصف مضاف إليه، وما بعده (على زمنٍ) الجارُّ والمجرور سدَّ مسدّ الخبر؛ لأنهما كالشيء الواحد.

التخريجات الإعرابيّة بين البحث والتعليم:

تنحصر وظيفة النحو والإعراب في جوهرها في تقويم اللّسان وصونه عن الخطأ والزّلل قدر الإمكان، والهدف من هذه الوظيفة هي التّعليم، فصناعة النحو إنما بنيت لتعليم الناس لغتهم بعد فساد الألسن وظهور الشذوذ واللّحن والخطأ.

فعمل النحاة كان يقوم على ترسيخ القواعد وتعليمها وتقويم الألسن وضبطها. وقد أشرنا سابقًا إلى أنّه لا بُدَّ من وجود بعض الظواهر الشاذّة والانزياحات في اللّغة؛ لأن العمل عملٌ بشريٌ يتّصف بالنقص النابع من الطبيعة البشريّة، إلا "أنّ النحاة اجتهدوا ما وَسِعَهم الاجتهاد في احتواء أيٍّ خرقٍ لما شادوه من قوانين وقواعد، ولكنَّهم في الوقت نفسه كانوا موضوعيّين وصادقين في الإقرار بوجود ما يُحفَظُ ولا يُقاس عليه لئلا تنخرم القوانين، وتفسد الصناعة النحويّة"(1)، فأي خطأ يظهر أثناء مدارسة كلام العرب أو وُثِّقَ في كتب النحاة السابقين إنما هو شاذٌّ أو سهوٌ وجب تصحيحه وتوجيهه حتى لا يخرج عن المضمون العام للقواعد إن أمكن ذلك.

لذلك لجأ النحاة إلى تخريج هذه الظواهر الشاذّة، والهدف من ذلك تعليم النحو وتيسيره على المتعلّمين.

والتخريج سلاح ذو حدّين، فهو من جهة يؤدي إلى توسيع المادة اللغويّة وإثرائها بالتخريجات التي تساعد في فهم النص اللغويّ بأكثر من وجه، وبالتالي تنميّة المهارة الإعرابيّة لدى الطلاب في المراحل المتقدّمة، ومن جهة أخرى تعمل على ظهور مشكلة لدى الطلاب وزعزعة ثقتهم بالقاعدة النحويّة، "

(1) الملخ، حسن، تقنيات الإعراب، ص177.

فإذا تعلم الطالب أنّ علامة نصب الأفعال الخمسة حذف النون من آخرها، نحو نصب كلمة (يعملا) في جملة: (العاملان يريدان أن يعملا في يوم العطلة)، ثم قيل لهم بعد ذلك: ويجوز إثبات النون شذوذًا كما في كلمة (تقرآن) من قول الشاعر:

أن تقرآنِ على أسماء ويحَكما مني السلام وأن لا تُشْعِرا أحدا

فإنّ المنفعة المنتظمة التي حصَّلها الطالب من القانون المنتظم الأول قد تضررت من معرفة الحالة الشاذّة، مع التّنبه إلى ما لا يخفى على الطلبة من التزام الشاعر بالقانون المنتظم في الشطر الثاني من البيت في كلمة (تُشْعِرا) حتى إن سوّغنا الشذوذ بالضرورة الشعريّة أو اللهجة أو القلّة، فلا عجب أن يصبح تمثُّل قوانين النحو فيما بعد مُعضِلةً"(1) عند الطلبة، فدراسة النحو ليست صعبة، وإنما هذا النوع من التخريجات هي التي تجعل من النحو علما صعبا لا يتقبله الطلاب.

فالتخريجات في المرحلة التعليمية الجامعية تنقل الطلبة "من مستوى النحو التعليميّ إلى مستوى النحو العمليّ"(2)، وبهذا يكون قد خرج من المستوى التأسيسيّ الذي لم يُتقِنه غالبًا، إلى المستوى المتقدم، فإتقانه للقواعد الأصوليّة العامة أهم وأولى من الفروع التكميليّة المتقدمة.

ومما ينبغي التنبه له أنّ التخريجات تعمل على زيادة المادة التعليليّة والتفسيريّة في النحو العربي من غير أن تزداد وزن القواعد إلا بمقدار بسيط في التخريجات والجوازات، على أنّها لا تُمثّل خرقًا للقواعد وإنما تفسيراً وتوضيحًا لها.

---

(1) المصدر السابق، ص178-179.

(2) الملخ، حسن، تقنيات الإعراب، ص181.

وما نخلص إليه هو أنّ التخريجات الاحتوائية للشاذ والنادر والغريب أداة سلبيّة في المرحلة التعليميّة وجب على المشتغلين بالنحو الابتعاد عنها في أثناء الممارسة التعليميّة، والإبقاء عليها كوسيلة لمكافحة الحالات الشاذّة التي تظهر بشكل طارئ في العمليّة التعليميّة المتقدمة.

أمّا في مستوى البحث النحويّ، فمن الضروريّ البحث عن العلل والتخريجات حتى لو كانت من عويص الإعراب وغريبه؛ لأنَّها تكون ضمن مستوى غير تعليميّ بهدف تعليم البحث العلميّ، والمناقشة بين ذوي الاختصاص الدقيق في النحو، كما في جدل النحاة في الإعراب والعلل؛ ولهذا فالمقام هو المعيار الدقيق الذي يحدِّد صواب الإغراب في التخريجات، فما يناسب مقام التعليم بين الطلبة قد لا يناسب مقام البحث بين العلماء.

ولكنَّ ابن مالك لم يكن يفصل بين المقامين أو المستويين على الدوام؛ لأنَّه كان ينظر إلى النحو كلّه على أنَّه شيءٌ واحد.

الخاتمة

تناولت الدراسة البناء العلميّ لشخصيّة ابن مالكٍ وتخريجه الإعرابي في كتاب " شرح التسهيل" ضمن أبواب النحو العربي، ومن ثم بيان المنهج والمسلك لابن مالكٍ في التخريج الإعرابيّ.

وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أنّ مبدأ التخريج الإعرابيّ هو تأكيد فكرة التلاصق مع نصوص الاحتجاج لما له من أهميّة في ظلّ القواعد النحويّة في العصر الحديث.

أنّ عمليّة التخريج هي مخرج علميّ لما يبدو في ظاهره مخالف للقواعد النحوية.

أنّ بروز ظاهرة التخريج عند ابن مالك كان سببها اطلاعه على محفوظ العرب، وعنايته بالحديث النبوي الشريف.

أنّه كان صاحب منهجيّة واضحة في تخريجه للمسائل النحويّة، وكان منفتحًا على آراء النحاة مبتعدًا عن التعصب والمغالاة.

أنّ التخريج الإعرابيّ أداة سلبيّة في المرحلة التعليميّة الجامعيّة وجب على المشتغلين بها الابتعاد عنها أثناء العملية التعليميّة، واعتبارها من الوسائل البحثيّة في المرحلة التعليميّة المتقدمة، مع ضرورة الفصل بين المرحلتين.

قائمة المصادر والمراجع

الأستراباذي، الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط1،عالم الكتب، القاهرة، 2000م.

الأعشى، ميمون بنقيس، ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمد حسين، مكتبة الآداب، مصر.

الأنباريّ، أبو بكر، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الطلائع، القاهرة.

الأندلسيّ، أبو حيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م

الأندلسيّ، أبو حيان، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار ويس أبو الهيجاء، ط1،عالم الكتب الحديث، الأردن، 2015م.

الأنصاريّ، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط1، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

البغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، ط4، مطبعة الخانجي، 1997م.

الجرجانيّ، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، 1982م.

ابن الجزري، محمد بن علي، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: ج. برجشتراسر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط1، دار الكتب المصرية، مصر، 1952م.

الحميريّ، أبو عبد الله، صفة جزيرة الأندلس، عني بنشره وتصحيحه لافيبرو فنسال، دار الجيل، بيروت.

خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ط1، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1974م.

الخطيب، محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر العربي، ط1، دار البصائر، القاهرة، 2006م.

الذهبيّ، أبو عبد الله شمس الدين، تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1999م.

الذهبيّ، أبو عبد الله شمس الدين، سير أعلام النبلاء، تحقيق: بشار عواد معروف، محيي هلال السرحان، ط11، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.

الرقيات، عبيد الله بن قيس الرقيات، ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.

الزجاجيّ، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1979م.

الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط15، دار العلم للملايين، بيروت 2002م.

الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزميّ، المفصل في علم العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط1، دار عمار، الأردن، 2004م.

سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2004م.

السيوطيّ، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 2003م.

السيوطيّ، جلال الدين، الاقتراح في علم النحو، تحقيق: محمد حسن الشافعيّ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر، سوريا، 1979م.

السيوطي، جلال الدين، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، تحقيق: حسن الملخ وسهى نعجة، ط2، عالم الكتب الحديث، الأردن.

السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد جاد المولى، محمد أبو الفضل ابراهيم، علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1986م.

السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة،2001م.

الشاطبيّ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، بتحقيق مجموعة من المحققين، ط1، معهد البحوث العلميّة، جامعة أم القرى، 2007م.

ابن الشجريّ، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1999م.

شعبان، خالد سعد، أصول النحو عند ابن مالك، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2006م.

الشنقيطيّ، أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م.

شنووقة، السعيد، دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2009م.

الشهري، علي بن علوي، أسباب ترجيحات ابن مالك النحويّة في شرحه للتسهيل، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2004م.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط1، دار إحياء التراث، بيروت، 2000م.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيليّ، شرح الجمل، تحقيق: فوّز الشعّار، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1998م.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح الألفية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الطلائع ، القاهرة، 2009م.

ابن العماد، عبد الحي بن أحمد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ط1، دار ابن كثير، بيروت، 1991م.

العيوني، سليمان بن عبد العزيز، تحقيقات في ترجمة ابن مالك النحوي (ت672)، مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الثاني، ذو الحجة 1429هـ.

الفارسيّ، أبو عليّ، المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1987م.

فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ط1، دار الفكر، عمان، 2007م.

الفرزدق، ديوان الفرزدق، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م.

الفيروزأبادي، محمد بن يعقوب الشيرازي، البلغة في أئمة النحو واللغة، تحقيق: محمد المصري، ط1، دار سعد الدين، دمشق، 2000م.

ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعيّة، اعتنى به: الحافظ عبد العليم خان، ط1، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند.

القيسيّ، أبو علي الحسن بن عبد الله، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987م.

كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، دار المعارف، مصر، 1983م، ج 5، ص275-296.

ابن كثير، اسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، ط7، مكتبة المعارف، بيروت، 1988م.

ابن مالك، محمد بن عبد الله، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: عبد الله ناصر، ط1، دار الكمال المتّحدة ، دمشق، 2011م.

ابن مالك، محمد بن عبد الله، مقدمة شرح التسهيل، تحقيق: محمد بدوي المختون وعبد الرحمن السيد، ط1، دار هَجَر، مصر، 1990م.

محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1934م.

محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 1995م.

المراديّ، الحسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001م.

مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوريّ، صحيح مسلم، اعتنى به: محمد بن عيادي ابن عبد الحليم، ط1، مكتبة الصفا، القاهرة، 2004م.

المَقَرِّي، أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968م.

أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحويّ، ط1، دار غريب، القاهرة، 2006م.

الملخ، حسن، التفكير العلميّ في النحو العربيّ، ط1، دار الشروق، عمان، 2002م.

الملخ، حسن، الحجاج في الدرس النحويّ، عالم الفكر، الكويت، المجلد 40، العدد 2، 2011م.

الملخ، حسن، العقل النحويّ، ط1، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، 2018م.

الملخ، حسن، تقنيات الإعراب في النحو العربي، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2015م.

الملخ، حسن، رؤى لسانيّة في نظريّة النحو العربي، ط1، دار الشروق، عمان، 2007م.

ابن منظور، أحمد بن مكرم، لسان العرب، ط4، دار صادر، بيروت، 2005.

منيرة القنوني، نشأة النحو العربي دراسة ابستمولوجية للمنوال والتناسق النظري، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2014م.

النسائي، أحمد بن شُعيب، ذخيرة العقبى في شرح المجتبى" شرح سنن النسائي"، ط2، مكتبة المعارف، الرياض، 2008م.

ولدابّاه، محمد المختار، تاريخ النحو العربيّ بين المشرق والمغرب، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، تحقيق: أحمد السيّد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

Ibn Malik Al Andalusi Grammatical Interpretation (671 AH/1273 AD)

Presented by: Muhammed Waleed Shareef Freij

Supervised by: Prof. Hasan Khamees Al-Malakh

Arabic Language and Arts - Al Albayt University, 2017.

Abstract

Ibn Malik Al-Andalusi was well known for his skilful Grammatical interpretation, and that is why this study seeks to examine this phenomena by conducting an inductive study supported by an analytic method that aims at exploring Ibn Malik's approach in differentiating words and meanings as well as other aspects. The study is of an introduction and three chapters.

The first chapter is about Ibn Malik's scientific character, the concept of parsing interpretation and its significance in the Arabic grammar, and the principles of Ibn Malik's parsing explanation.

The second chapter is an analytic examination of Ibn Malik's grammatical interpretation method as exemplified in his book "Sharh Al-tasheel" which is something like an encyclopedia covering the scholar's ideas. The chapter also discusses the problems tackled by Ibn Malik and his tendency to respond to the Arab language products with means of interpretation and appreciation.

The third chapter discusses Ibn Malik's methods of grammatical interpretation. It demonstrates that those methods are based on clear sound foundations that seek to achieve harmony between textual evidence and parsing judgment. The study shows that Ibn Malik was open to other grammarians' ideas without any fanaticism to a certain doctrine, and the fact that grammatical interpretation of the lingual irregularities can only be used for educational purposes.